الدعم الاجتماعي

المرأة الفلسطينية:
الوضع الراهن

جامعة بيرزيت
برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ١٩٩٧

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

الدعم الاجتماعي

النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين

بني جونسون

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧

جامعة بيرزيت

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. ص.ب. (١٤)، فلسطين
حقوق النشر محفوظة لبرنامج دراسات المرأة، ١٩٩٧.

المؤلفة: عضو في برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وتود توجيه الشكر لاصلاح جاد لما قدمته من أفكار ومعلومات ساهمت بشكل كبير في إخراج هذا العمل.

يتوجه برنامج دراسات المرأة بالشكر للدعم الذي قدمه مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا لمشروع بحث «المرأة في المجتمع الفلسطيني» ولمؤسسة فورد لدعمها لعمل البرنامج. ويشكر البرنامج أيضاً السيد خليل توما لترجمته الأمينة والدقيقة لعدة فصول من البحث.

صور الغلاف: طالبة في جامعة بيرزيت: تصوير ياسر درويش (الصورة العليا)
فلاحة في قرية فلسطينية: تصوير اميل عشراوي (الصورة السفلى)

تصميم وتنفيذ واشراف طباعي: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية – البيرة

مقدمة

المرأة الفلسطينية
الوضع الراهن

أصدر برنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت هذا التقرير عن الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية. ويأتي هذا التقرير- الذي يحتوي على عشرة فصول - محاولة متواضعة لرسم صورة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في معرض بناء مجتمع مؤسس على المساواة الاجتماعية بين الجنسين. ويدفعنا لهذا الافتراض حصيلة تجارب العديد من دول العالم - وخاصة في العالم الثالث - التي وصلت لنتيجة مفادها: انه لاغنى عن مثل هذه المساواة لتحقيق التنمية الدائمة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

ويسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين:

اولاً: محاولة متواضعة لاخضاع العلاقات بين الرجل والمرأة لاحدث المفاهيم التي يشهدها حقل الدراسات النسائية، التي تخضع علاقات النوع الاجتماعي بما فيها من فجوات وظواهر متباينه للتحليل والبحث.

ثانيا: يسعى التقرير لتقديم رؤية موضوعية جديدة لاوضاع المرأة، كمحاولة للتأثير على عملية رسم السياسات التي تخط لاول مرة في المجتمع الفلسطيني في ظل وضع راهن جديد ومعقد.

ويحتوي هذا التقرير على عشرة فصول، خصص فصلان منهما لتحديد الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في المجتمع الفلسطيني، الذي على اساسهما سيتم تناول وفحص علاقات النوع الاجتماعي واثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فسوف تركز على دراسة وضع المرأة في مجالات وقطاعات محددة (صحة، تعليم، قانون،الخ) بهدف تحقيق ثلاثة اهداف:

اولاً: تحديد فجوات النوع الاجتماعي في معرض التطبيق العملي في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى الامكانيات المتاحة للنساء للوصول الى والاستفادة منها الموارد العامة المتوفرة.

ثانيا: تحليل الادوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء - كما يحددها المجتمع - واثر ذلك في استبعاد النساء او دمجهن في المجتمع.

ثالثا: واخيرا فهم الروابط بين العناصر السابقة واية عوامل اخرى قد يكون لها دور في تحديد وضعية المرأة في المجتمع.

هذا وتتطرق الفصول المختلفة لقضايا ومواضيع متعددة منها على سبيل المثال: الارتباط بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، والزواج المبكر وانعدام فرص العمل والحماية الاجتماعية للمرأة. كما تتطرق بعض الفصول للافتراضات الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على الفرص المتاحة للنساء والرجال للحصول على ضمان اجتماعي او مساعدة اجتماعية أو في تحديد العلاقة بين اثر امتلاك رأس مال وتحقيق نفوذ سياسي.

وبالرغم من وجود تشابه في اسس العلاقات الاجتماعية – علاقات النوع الاجتماعي – بين المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات الشرق الاوسط، الا اننا نجد ان تاريخ الاحتلال العسكري الاسرائيلي ومقاومته تسم وتؤثر في كل مناحي الحياة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تدرس علاقات النوع الاجتماعي – كأحد اسس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني – بعلاقاتها بعوامل فاعلة اخرى كالعامل الوطني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه يفرز الواقع الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني – المرحلة الانتقالية – تغييرات مستمرة في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب اسساً جديدة للتحليل من جهة، ويجعل فهم المجالات التي تتطلب تغييرا مهمّة اكثر الحاحا، اذا كان الهدف فعلا اقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويشير التقرير، فيما يتعلق بمؤشرات النوع الاجتماعي، الى ان الوضع في فلسطين يبرز بعض التناقضات الحادة، فمن جهة توجد مؤشرات ايجابية كتمتع المرأة الفلسطينية بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك مشاركة سياسية فعالة، ولكن من جهة اخرى توجد مؤشرات سلبية كانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ودرجة عالية من الخصوبة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة هناك حاجة الى اطار نظري متكامل يدرس العوائق، والموارد والفرص المتاحة في المجتمع التي تحدد بمجملها اوضاع النساء والرجال. وهذا الاطار لاينطلق من الفرضية الشائعة التي تقول: ان الثقافة العربية او الاسلامية هي التي تحدد وضعية المرأة في المجتمع العربي وايضا المجتمع الفلسطيني، بل ان التقرير يحاول ان يبين ان عدم التماثل في علاقات النوع الاجتماعي يجري – ليس فقط في المجال الثقافي – ولكن في مجالات الحياة المختلفة والمتفاعلة في نفس الوقت، كالعائلة والاسرة المعيشية والاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وبالرغم من ان هذا التقرير يركز على وضع المرأة الفلسطينية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان مقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في اماكن تواجدها المختلفة في الشتات او في كافة انحاء فلسطين التاريخية يبقى مشروعا يستحق الاهتمام والجهد. وان تنفيذ مشروع كهذا لمقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن ومصر، بهدف تسليط الضوء على دور علاقات النوع الاجتماعي في تكوين وبقاء الشعب الفلسطيني لهو مشروع جدير بالاهتمام. وغني عن القول بأن مثل هذا المشروع لايقع في اطار هذا التقرير، الا اننا نأمل ان يكون دافعا ومحفزا لباحثين اخرين لتولي تنفيذه.

وان محاولة فهم وتحليل وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع في ظل نقص المعلومات، وعدم توافقها بشكل عام، وايضا النقص التاريخي في مجال البحث والمعرفة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي بشكل خاص لهو مهمة ليست بالسهلة، وتلقي على كاهل الباحثين العديد من الصعوبات. لذا يشمل هذا التقرير القدر الكبير – وربما غير المتوازن – مما يتوفر من ابحاث وبيانات ووثائق خاصة بالسياسات التي طبقت على المجتمع الفلسطيني ومدى تأثيرها على وضع المرأة. وفي هذا الصدد كان برنامج دراسات المرأة محظوظا بالاستفادة ايضا من المعلومات والبيانات الصادرة حديثا عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

ويعد هذا التقرير خاتم منشورات المرحلة الاولى من مشروع «المرأة الفلسطينية في المجتمع». وسيتناول باحثو البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وذلك في عدة مجالات منها المخصصات العامة للضمان الاجتماعي، والعائلة، وانظمة الدعم الاجتماعي والقرابي، واخيرا النوع الاجتماعي واصلاح النظام التعليمي.

هذا ان لكل فصل كاتبته التي يقترن باسمها به، ولكن، وكما هو الحال في الكثير من المشاريع المشابهة، فاننا نجد ان الجهد الخاص الذي بذل في النقاش والبحث والمساعدة في التحرير، له اهمية مماثلة في المشروع وان كان لايلقى دائما ما يستحق من تقدير.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها:
المجتمع الفلسطيني - ليزا تراكي
السكان والخصوبة - ريتا جقمان
الاسرة - ريما حمامي
الاقتصاد والعمل - ريما حمامي
الدعم الاجتماعي - بني جونسون
التعليم - منى غالي
السياسة - اصلاح جاد
القانون - بني جونسون
الصحة - ريتا جقمان
النوع الاجتماعي والتنمية - ايلين كتاب

ويود برنامج دراسات المرأة لفت انتباه القراء الى ان هذه الطبعة تعدّ «طبعة للنقاش العام»، نأمل ان يدخل عليها الكثير من التعديل والتطوير كمحصلة للنقاش الذي نود ان يشمل راسمي السياسات، والباحثين، والنشيطات في العمل النسوي بالاضافة للعاملين في مجال التنمية.

- *برنامج دراسات المرأة*
جامعة بيرزيت

الدعم الاجتماعي
النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية
بني جونسون

الدعم الاجتماعي: حاجة انسانية اساسية

تعتمد معظم الاسر الفلسطينية في حياتها اليومية على مصادر متنوعة للدعم الاجتماعي، ومن ذلك مثلا التحاق الاطفال بمدارس وكالة غوث اللاجئين الدولية (الاونروا)، وتلقى الحوامل فحصا مجانيا في العيادات العامة التي تديرها منظمات اهلية فلسطينية، واستفادة الارامل من برنامج الاقراض في وكالة الغوث (الاونروا) لانشاء مشاريع بيتية. ومن ذلك ايضا، حصول زوجة سجين على دفعة شهرية صغيرة من تنظيم زوجها السياسي، او حصول عائلات تواجه ظروفا خاصة صعبة على مساعدات طارئة من لجنة الزكاة الاسلامية. ربما كانت مصادر الدعم الاجتماعي غير الرسمية اكثر انتشارا من ذلك ايضا، ومن الامثلة التي تساق على هذه المصادر تلقي طالبة او طالب ما مساعدة من احد افراد اسرته في اميركا اللاتينية، تعينه على تغطية تكاليف دراسته الجامعية، او تلقي عائلة مساعدة من اقاربها العاملين، بعد ان حرم معيلها الرئيس من العمل في اسرائيل. ومن الامثلة على ذلك ايضا: ان يحظى شخص عاجزطاعن في السن بعناية احدى قريباته مدة طويلة من الزمن، او ان تحظى ارملة برعاية ابنائها وبناتها، او ان يسهم الاقارب في بناء بيت احد اقاربهم بمالهم وعملهم.

وفي كلتا حالتي الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، نجد ان للنساء مكانة مميزة باعتبارهن مقدمات ومتلقيات للدعم. كما سنحاول ان نبين في هذا الفصل ان النساء الفلسطينيات يلعبن دورا مهما في الدعم الاجتماعي غير الرسمي، الامر الذي – غالبا ما – اثقلهن باعباء مفرطة، بسبب الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع الفلسطيني خلال العقود الماضية. وفي الوقت نفسه، نجد ان النساء، وهن مستبعدات عن اقتصاد السوق الى حد كبير، في وضع من الضعف يجعلهن المتلقيات الرئيسات لاشكال معينة من المساعدة الاجتماعية، بينما يجري استثناؤهن من اشكال اخرى.

خصائص الدعم الاجتماعي في فلسطين:

الدعم الاجتماعي كما اوضحنا، عنصر ضروري للانسان، يميز كل المجتمعات سواء تلك التي تعمل من خلال الدعم المتبادل، او من خلال مخصصات الرعاية الاجتماعية الرسمية او كليهما. وللدعم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني عدد من الملامح اللافتة للنظر، بعضها خاص به وبعضها يشترك فيه مع مجتمعات اخرى في المنطقة، ومن بين هذه الملامح ما يلي:

١) الركود والتدهور: تركة الاحتلال

لم يقدم الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية طوال سنوات الاحتلال، سوى الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية، الى جانب رعاية صحية غير كافية وتعليم ذي نوعية متدنية. اما الاستثمار في مجال البنية التحتية الاجتماعية والموارد البشرية فكان منخفضا جدا، مثله في ذلك مثل الاستثمار العام عموما. وقد قدرت خطة عمل وطنية للاطفال الفلسطينيين، اعدتها مؤخرا لجنة مكونة من موظفين فلسطينيين في الوزارات المختلفة، ومن

المنظمات الاهلية ومنظمات الامم المتحدة ومن حكومة السويد، ان نظام الخدمات الاجتماعية الذي تديره السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة «لم يظهر عمليا أي توسع طوال اكثر من عشرين عاما»(١).

٢) انعدام التنسيق بين مقدمي الدعم الاجتماعي:

حاولت شبكة من مقدمي الدعم الذين لا يجمعهم تنسيق معين ان تملأ الفراغ الناجم عن الاحتلال. وتعتبر وكالة غوث اللاجئين الدولية (الاونروا) هي الاهم بين مقدمي الدعم الاجتماعي، بميزانيتها العادية التي بلغت عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ مبلغ ١٣١ر٠٤٦ر٠٠٠ دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى مبلغ مماثل لذلك تقريبا، مخصص لمشاريع مدرجة في اطار البرنامج الجديد لاحلال السلام(٢).

ومن بين مقدمي الدعم المهمين الذين ما زالوا يعملون، منظمات اهلية محلية ودولية، وجمعيات خيرية ولجان زكاة اسلامية. كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات السياسية الفلسطينية من اكبر مقدمي الدعم الاجتماعي قبل انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة لعائلات السجناء، وللكوادر السياسية، وللمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية الفلسطينية.

٣) حالة طوارىء دائمة:

منذ حرب حزيران وبداية الاحتلال عام ١٩٦٧، وشبكة مقدمي الدعم الاجتماعي تتعامل مع سلسلة من الازمات التي تتطلب تقديم مساعدات اجتماعية طارئة للشعب. آخر هذه الازمات هي الازمة الاقتصادية الحادة في اعقاب حرب الخليج. لقد عرقلت حالة «الطوارىء الدائمة» هذه طوال حوالي ثلاثة عقود من الزمن، الى حد كبير، وضع سياسات وبرامج وانظمة اجتماعية بعيدة المدى. ولعلنا نجد تأكيدا لاستمرار سيادة هذا النوع من المساعدة الطارئة في فلسطين، في قيام وكالة الغوث الدولية (الاونروا) باعادة تنفيذ برامج المساعدات الغذائية الطارئة في قطاع غزة (في آذار ١٩٩٥ وتموز ١٩٩٥ وآذار ١٩٩٦)، وذلك في اعقاب الاغلاقات الاسرائيلية المختلفة المفروضة على قطاع غزة والضفة الغربية (٣).

٤) احسان وليس حقا:

منذ سنة ١٩٤٨، عندما وفدت منظمات دولية مختلفة الى فلسطين ودول محيطة، لتقديم المساعدة للاجئين الذين كانوا قد اضطروا لتوهم الى الرحيل عن وطنهم، يجري النظر بشكل واسع الى المساعدة الاجتماعية المقدمة الى الشعب الفلسطيني، على انها «احسان أوجبه ظرف خاص حافل بالصعوبات والمخاطر، و/أو انها ضمان ضد عدم الاستقرار السياسي بين الفلسطينيين المحرومين من اللاجئين وغير اللاجئين. لم يتلق الفلسطينيون المساعدة عموما باعتبارها حقا او اعانة بمقتضى كونهم مواطنين في مجتمع. ويمكن ان نستثني من ذلك المساعدة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وآخرون، بقصد تقوية المقاومة السياسية. كما يمكن ان نستثني من ذلك ايضا، المبادرات الاجتماعية التي طورتها منظمات جماهيرية صحية ونسائية وغيرها في المناطق المحتلة في اواخر السبعينيات. ورغم ان هذه المنظمات الاهلية بشكل خاص قد قامت بمحاولات قوية لتغيير الطبيعة السلبية، لمتلقي الاحسان، الا ان مهمة ضخمة تظل منوطة بالحكومة الفلسطينية، الا وهي مهمة صياغة فهم جديد لاعانة مواطنيها رجالا ونساء.

٥) الاعتماد على العائلة والقرابة:

كمثل مجتمعات اخرى في العالم الثالث، حيث لا تتوفر حماية اجتماعية كافية، فان الشبكات العائلية والقرابية هي مصادر الدعم الاجتماعي الرئيسة للفلسطينيين. ان لهذا الاعتماد دورا مركزيا في ظل الانعدام التاريخي لدعم الدولة، واستمرار الصراع السياسي وعدم الاستقرار. وتشير النتائج المذكورة لاحقا، الى ان هذه الاشكال من الدعم تتعرض للضغط، وان بعض العائلات والاسر المعيشية وخاصة الاسر التي تقف النساء على رأسها، قد تقع خارج اطار اشكال الدعم هذه، كما ربّما لا يحظى افراد العائلة بفرص متكافئة للاستفادة من دعم هذه الشبكات.

التحدي الحالي:

وفر انشاء السلطة الفلسطينية فرصة فريدة لوضع سياسات وبرامج تلبي حاجات انسانية ملحة. الا ان هذه السلطة تواجه تحديات هائلة في مساعيها لوضع سياسات للضمان والمساعدة الاجتماعيين. فالحقيقة الصارخة تقول: ان معظم الفلسطينيين يتوجهون اليوم نحو المستقبل، بدون ان تتوفر لهم معاشات تقاعدية، وضمان اجتماعي، وتأمين صحي، ومخصصات بطالة او عجز، كما لا يتوفر لهم دخل يعينهم في حالة العجز او المرض او الشدة او ازمات اخرى. والسلطة الفلسطينية تواجه في وقت واحد، ما خلفه الاحتلال من مشاكل الى جانب ازمة اقتصادية حالية خطيرة.

وكانت مسألة وضع سياسات اجتماعية مناسبة لضمان الرعاية للشعب الفلسطيني، موضوع نقاش جاد، بين الحكومة واكاديميين ومنظمات اهلية، واطراف اخرى توفر خدمات في مجالين رئيسين هما الصحة والتعليم. وقد تحققت بعض التطورات الايجابية في مجال السياسة والتخطيط الخاصين بالاطفال الفلسطينيين. اما المبادرات الاخرى الخاصة بالسجناء والشباب ومجموعات اخرى محرومة، سواء من جانب الوزارات الناشئة او المنظمات الاهلية، فلم ترافقها حتى الان رؤية اجتماعية واضحة او سياسات اجتماعية محددة جيدا. ولم تهتم سوى دراسات قليلة (٤) ذات انتشار محدود، بتناول انظمة الضمان والتأمين الاجتماعية المناسبة للمحيط الفلسطيني، وما زال يتوجب تطوير هذه الدراسات بشكل كامل، وطرحها امام واضعي السياسة والمشرعين والجمهور للنقاش.

النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية:

لم يكن للحركة النسائية حتى اليوم رغم جهودها، سوى دور هامشي في وضع السياسات. فرغم الكلام المعسول والتعبير عن بعض النوايا الحسنة من جانب واضعي السياسات، الا أن حاجات النساء باعتبارهن مجموعة اجتماعية، قد تم اغفالها الى حد كبير عند صياغة هذه السياسات. وإن تطبيق سياسات خاصة بالدعم الاجتماعي، والحماية والضمان الاجتماعيين للناس، لا يمثل اهتماما حاسما ومركزيا في حد ذاته وحسب، بل ان له ايضا تأثيرات مهمة على دفع الحقوق الاجتماعية للنساء الى الامام، باعتبارهن مواطنات واعضاء كاملات العضوية في المجتمع.

ولغياب مخصصات الدعم الاجتماعي العامة تأثيرمباشر على النوع الاجتماعي. فسواء جرى اعتبار النساء أساساً هن اللواتي يقدمن الرعاية لكبار السن والمعاقين والصغار والعجزة الذين لا يتمتعون بالحماية، دون أن يتلقين مساعدة في ذلك، او نظر اليهن على انهن انفسهن، عرضة للخطر في الاسر التي ترأسها النساء، باعتبارهن ارامل ومطلقات وعاملات غير رسميات او فتيات في سن الطفولة، فان عدم وجود اماكن لتوفير الحماية الاجتماعية العامة، انما يثقل كواهل النساء الفلسطينيات، ويحد من فرصهن. وتشهد مشاركة النساء

الفلسطينيات الطويلة في الاعمال الخيرية، ومشاركتهن فيما بعد، في منظمات اهلية ذات صفة تنموية اكبر، على ان هناك ادراكا قويا لضرورة ألا يكون تقديم الرعاية هذه مسؤولية خاصة فقط، بل ومسؤولية عامة ايضا.

والى جانب تحمل النساء الفلسطينيات اعباء كبيرة، بالقيام بمسؤولياتهن التي يفرضها عليهن نوعهن الاجتماعي، وكذلك القيام بمسؤولية تقديم الرعاية، فان كثيرين من الرجال في المجتمع الفلسطيني وخاصة من الشباب، يتحملون بشكل مفرط ايضا، اعباء مسؤولياتهم المحددة بانها من مسؤوليات الرجال، في اعالة عائلاتهم باعتبارهم المعيلين الوحيدين او الرئيسيين في ظل غياب الدعم العام الذي يساعدهم على ذلك. فقد ارتفعت نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٩٦ الى ٢٤٪ في الضفة الغربية، والى ٣٩٪ في قطاع غزة (٥)، (ويمثل هذا زيادة بمقدار ٦٠٪ من نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٩٥).وكان لعدم وجود مخصصات بطالة آثار قاسية على قدرة الاسر المعيشية الفلسطينية على مواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور. وفي الوقت نفسه كما سنرى لاحقا، جرى استثناء الرجال العاطلين عن العمل من خطط المساعدة الاجتماعية الحالية، ولم تتوفر بالتالي سوى برامج طوارىء محدودة للتشغيل تقوم بملء الفراغ. كذلك فان المساعدة الاجتماعية المتوفرة للنساء غير كافية ولا توفر مخرجا من حالة الفقر الدائم.

في ظل ظروف المجتمع الفلسطيني المتغيرة والصعبة اليوم، نرى ان الرجال والنساء يواجهون ضغوطا شديدة في سعيهم للوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم التي تمليها عليهم ادوار نوعهم الاجتماعي، سواء في ذلك نساء يقدمن الرعاية للاخرين لانهن نساء، ام رجال يعيلون عائلات لانهم رجال، مما يترك آثارا مباشرة على حياة الاشخاص والاسر المعيشية والمجتمع عموما. فبدل ان تعين برامج المساعدة الاجتماعية الحالية الرجال والنساء على التخلص من هذه الضغوط، فانها تميل الى الافتراض بأن ادوارهم وادوارهن هذه، هي ادوار ثابتة لا جدال فيها. حيث يفترض ان الرجال الاصحاء قادرون على اعالة عائلاتهم بدون مساعدة، كما يفترض ان النساء بدورهن الانجابي قادرات على تحمل اعباء رعاية اضافية، دون الاخذ بالاعتبار ادوارهن الانتاجية والمجتمعية الاخرى. وتتوزع اعباء الظروف الاقتصادية المتردية من ضغط وتقييدات وحرمان بشكل غير متكافيء في المجتمع. فقد يرافق الفقر المتفاقم لا مساواة متزايدة مثلا، وقد تتعرض النساء في العائلات او الاسر المعيشية الى ضغط اكبر من الضغط الذي يتعرض له الرجال او ضغط مختلف عنه.

وبالنسبة للجمهور الفلسطيني عموما على كل حال، فان هناك احساسا قويا بالافتقار الى حماية اجتماعية مكفولة يكون له حق فيها. ويسود هذا الاحساس شعبا تملكه شعور عميق بانعدام الامن في خضم تجاربه الاجتماعية في العقود الاخيرة، وتعرضت فرصه الجماعية والفردية للكبح بشكل حاد.ويشير الافتقار السائد الى الحماية الاجتماعية الى ضرورة انشاء نظام ضمان اجتماعي شامل، وشبكات أمن اجتماعي للمجموعات المحرومة في المجتمع، بما في ذلك النساء الفقيرات. ولا بد من تحديد وتفصيل السياسات والموارد.

اتجاهات عالمية في مجال الرعاية والنوع الاجتماعي: وعلاقتها بفلسطين:

يتمحور نقاش عالمي متنام حاليا، حول مدى مساهمة الدول في الرعاية الاجتماعية التي تقدمها لمواطنيها. فالركود الاقتصادي العالمي، والبطالة والبطالة الجزئية والاصطفاف العالمي الجديد لرأس المال والعمل، تسهم كلها في تقليص انظمة الضمان والرعاية الاجتماعية في كثير من الدول الصناعية. وكذلك فانه كثيرا ما ساء الوضع الضعيف اصلا المتمثل في عدم توفر الاعانات الاجتماعية في كثير من مجتمعات العالم الثالث، بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء، وبسبب مطالب التعديل الهيكلية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكما أشار كتاب كثيرون، فان لسياسات اعادة التكيف الهيكلي تأثيرات واسعة، غالبا ما تكون سلبية على حياة النساء في الدول النامية. اذ يؤثر تقليص المخصصات

الاجتماعية على عبء العمل الذي يقع على عاتق النساء في الاسر المعيشية، وعلى صحتهن ووضعهن التعليمي. وتتردى ظروف عمل النساء الفقيرات، كما تغير الزراعة ذات التوجه التصديري انماط العمل ومتطلباته، ويزداد عمل القطاع غير الرسمي، في الوقت الذي يتدهور فيه عمل القطاع الرسمي (خاصة في القطاع العام) (٦).

ومع ان فلسطين لا تبدأ من الصفر، الا انها تباشر المرحلة الانتقالية بقطاع عام وخدمات اجتماعية يسوده ويسودها الركود، وبمجتمع يتعرض للخطر، ولذا نرى انه من غير المجدي ان تطرح مسألة التقليصات للنقاش، وان من الافضل ان تناقش كيفية تفعيل الامكانيات وزيادة نجاعة الاستفادة منها. لقد اثر غياب المخصصات الاجتماعية على عبء عمل النساء في الاسر المعيشية، وقدرتهن على ولوج سوق العمل. ونجد ان وضع عقد اجتماعي يحدد مسؤولية الدولة ومسؤولية المواطن والمسؤولية العامة عن رعاية المواطن، هو من المكونات الحاسمة في بناء الدولة والمجتمع. واذا ما اخذنا الواقع الحالي، نجد ان المانحين، وخاصة البنك الدولي، يملكون تأثيرا كبيرا على الانفاق العام والاسس المالية لصياغة السياسات، ولعله من المهم ان يقوم واضعو السياسات الفلسطينيون بتطوير خياراتهم الخاصة بهم القابلة للتطبيق، بالنسبة لتوفير مخصصات وضمانات اجتماعية كافية ومستقرة تلبي الحاجات الحقيقية للفلسطينيين نساء ورجالا.

الاستبعاد عن السوق:

في الوقت الذي تسعى فيه فلسطين جاهدة لتطبيق نظام ملائم من الحماية الاجتماعية لمواطنيها، يثار سؤال حول دور الدولة في تقديم المساعدة الاجتماعية. ويؤكد تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول التنمية البشرية الصادر سنة ١٩٩٤، بصياغة بسيطة ان:

«كل دولة بحاجة الى شبكة امن اجتماعي ملائمة لالتقاط اولئك الذين يستبعدهم نظام السوق» (٧).

بتعريف واحد كما نرى، فان السياسة الاجتماعية تتكون من اجراءات تتخذها الحكومات لتلبية حاجات لا تستطيع السوق تلبيتها، سواء بالنسبة للشعب عموما او بالنسبة لمجموعات مستهدفة منه. ومع ان برامج شبكات الامن الاجتماعي قد تستهدف المجموعات المستبعدة في المجتمع، فان برامج الضمان الاجتماعي العام تقر بأن لكل شخص في المجتمع تقريبا، حاجة للدعم الاجتماعي في وقت ما من حياته - في الشيخوخة او الطفولة، في الاصابة او المرض او الاعاقة، وفي الازمات الاقتصادية، والاضطراب السياسي. والسوق ليست آلية توزيع كافية لضمان رعاية المجتمع او افراده، ولضمان المخصصات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي والاسكان وغيرها.

ان البرامج التي تستهدف مجموعات في المجتمع، وكذلك خطط الضمان الاجتماعي الشاملة جميعها، تشتمل على شيء من اعادة توزيع الموارد على مواطنين محرومين. وان حاجات واهتمامات النوع الاجتماعي للنساء الفلسطينيات، باعتبارهن مجموعة مستبعدة عن السوق بشكل واسع، انما تتطلب وضع سياسات معينة، رغم وجود فوارق مهمة بين النساء بطبيعة الحال، فيما يتعلق بامكانية الحصول على الموارد والدعم الاجتماعي. وقد تدفعنا حقيقة ان السياسة الاجتماعية تشتمل على اعادة توزيع الموارد، الى الاستنتاج بأن وضع سياسات اجتماعية جديدة لصالح المجموعات المحرومة، يتطلب ممارسة التأثير والاقناع والضغط وتدخلا فعليا.

حقوق بالانتساب - حقوق شخصية:

إنّ استبعاد النساء عن السوق لا يؤدي الى عدم تلبية حاجاتهن وحسب، بل انه يقرر ماهية الحقوق والاعانات التي تتلقاها النساء لتلبية هذه الحاجات. وغالبا ما تكون حقوق النساء الاجتماعية في معظم المجتمعات مستمدة من عضويتهن في الاطر العائلية، ومن مكانتهن باعتبارهن زوجات وامهات، بدل ان تكون هذه الحقوق حقوقا شخصية ينلنها باعتبارهن افرادا قبل كل شيء. ومن الامثلة الصارخة على ذلك في فلسطين، النموذج الذي تطبقه وكالة الغوث الدولية (الاونروا)، في تحديدها المؤهلين للتسجيل باعتبارهم «لاجئين فلسطينيين»، حيث انها تحدد ذلك على اساس انتساب الابناء الى الآباء، مما يؤدي الى تمكين الرجال فقط وليس النساء، من نقل حالة اللجوء الى اولادهم (٨). لقد اورد تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي عام ١٩٩٦ احدى التأثيرات المباشرة لمثل هذه الحقوق المستمدة على النساء واطفالهن، وبرنامج الغذاء العالمي يوفر المساعدة الغذائية للفلسطينيين في قطاع غزة، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية وقد جاء في التقرير:

«تلقى برنامج الغذاء العالمي ايضا عددا من طلبات المساعدة من نساء لاجئات وغير لاجئات، يعيش ازواجهن مع زوجات اخريات. فبموجب انظمة وكالة الغوث (الاونروا)، توزع حصص المساعدة وفق بطاقة اللجوء الخاصة بالزوج، مما يترك امهات واطفال العائلات الاخرى لهؤلاء الازواج بدون امن غذائي»(٩).

المسؤوليات العامة والخاصة عن الرعاية الاجتماعية:

التوازن ما بين المسؤوليات العامة والخاصة عن الدعم الاجتماعي ملائم للنساء بشكل خاص. فالدور الايجابي للسياسة العامة في دعم النساء المستبعدات عن السوق وعن الموارد الاقتصادية هو دور مهم. واحد الجوانب الاساسية الاخرى للدعم الاجتماعي للنساء الفلسطينيات، هو المساعدة العامة في تقديم الرعاية.حيث ان النساء يتحملن المسؤولية الرئيسة في الاسرة المعيشية والعائلة عن رعاية كبار السن، والاطفال، والمعاقين والعجزة. وحيث ان الرعاية هي من المقومات الرئيسة في حياة العائلة، وغالبا ما ينظر اليها على انها من الاعمال الصادرة عن العاطفة والمسؤولية الاخلاقية، فان عدم مساعدة النساء في مجال الرعاية قد يؤدي الى عزلتهن، واثقال حياتهن اليومية باعباء لا يمكن تحملها احيانا، كما قد يحد من فرصهن. وتظهر المخصصات العامة للصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية، ان العائلة (النساء اساسا) والمجتمع المحلي عموما، يتقاسمان تقديم الرعاية في هذه المجالات. وكما اشار احد المحللين:

«... يتمثل جزء كبير من سياسة الدولة الاجتماعية في نقل جزء صغير من اعمال الرعاية التي تتولاها النساء عادة الى المجال العام» (١٠)

وان نجاح السياسات الاجتماعية الفلسطينية في رفع بعض العبء عن كاهل النساء، من خلال اقرار مخصصات عامة لرعاية الاطفال والمساعدة في رعاية كبار السن والعجزة من افراد العائلة، انما يتوقف على معرفة المشاكل وممارسة الضغط والتأثير لوضع سياسات ناجحة لمعالجتها.

مقدمو الرعاية الاجتماعية بين عدم التنسيق وعدم الاهلية

إنّ تقديم المساعدة والدعم الاجتماعيين في فلسطين مشتت الى حد كبير. فقد شملت قائمة مقدمي هذه المساعدة قبل انشاء السلطة الفلسطينية كلا من (الترتيب بحجم المساهمة) الادارة المدنية الاسرائيلية، ووكالة الغوث

الدولية (الاونروا)، ومنظمة التحرير الفلسطينية والاحزاب السياسية (وكذلك الحكومات العربية)، والجمعيات الخيرية الفلسطينية والمنظمات الاهلية الدولية والمحلية، ولجان الزكاة الاسلامية. وبكلمات البنك الدولي عام ١٩٩٣ فان:«مخصصات الضمان الاجتماعي لسكان المناطق المحتلة غير متكاملة، وغير منصفة، وغير كافية»(١١).لقد دفعت الطبيعة المجزأة والتمييزية احيانا لهذه المخصصات منظمة العمل الدولية الى استنتاج ما يلي:

«ان نسبة كبيرة من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة لا تتمتع بالحماية الاجتماعية» (١٢).

لقد تركز جل المساعدة والاستثمار الاجتماعيين في الماضي على الصحة والتعليم، بينما ركزت برامج الرعاية الى حد كبير على تقديم مساعدة طارئة في (الحالات الصعبة) للمعدمين. اما فيما يتعلق بالدعم الخارجي، فقد اختفت بعض المصادر الرسمية مثل (م.ت.ف)، او ان بعض المصادر غير الرسمية تقلصت الى حد كبير، واهمها تحويلات العائلات والاقارب العاملين في الخليج. اما الدعم الدولي فهو واسع حاليا، الا انه متوفر لمدة محدودة من الزمن. وقد اسهم المانحون الدوليون اسهاما كبيرا في دعم الصحة والتعليم، الا انه تغلب على تمويل المانحين ايضا مشاريع الطوارىء قصيرة الامد، مثل الاشغال العامة التي تخفف من مشكلة بطالة الرجال، وكذلك تلبية حاجات السلطة من موظفين وبنية تحتية، ولعل الشرطة مثال جيد على ذلك.

واذ يلاحظ البنك الدولي، وهو احد المانحين والمخططين الدوليين، ما يعتور المساعدة الاجتماعية من قصور، فانه يستبعد ايضا امكانية تطوير «برنامج شامل للرعاية الاجتماعية» في المرحلة الانتقالية بسبب عدم كفاية الموارد (١٣). وقد لاحظت وزارات فلسطينية واليونيسيف والحكومة السويدية ومنظمات اهلية فلسطينية، تشكل سويا لجنة توجيه لصياغة برنامج عمل من اجل التجديد الاجتماعي، وخطة عمل من اجل الاطفال الفلسطينيين ما يلي:

«.. لقد اصر البنك الدولي على ان تظل الخدمات الرئيسة المقدمة للاطفال عند حدها الادنى، أي ان تراوح عند المستوى غير الكافي الذي كان اثناء الاحتلال الاسرائيلي»(١٤).

اننا نعتقد ان هذا الموقف قصير النظر، سواء من زاوية الموارد الانسانية او الاولوية السياسية لتطوير خدمات فلسطينية عامة، تتمكن من تعديل اللاتوازن الهيكلي، وعدم الانصاف والخدمات البائسة المقدمة، التي ميزت كلها الحكم الاسرائيلي، مما يمكن الشعب من استشعار حدوث تغيير ملموس في الحياة اليومية.

التكافل العائلي والقرابي والمجتمعي:
الدعم الاجتماعي يشهد تحولا:

لاحظ العديد من الكتاب والباحثين الاهمية البارزة للدعم الاجتماعي العائلي والقرابي في المجتمع الفلسطيني. الا انه لم يجر سوى القليل من البحث في التأثير المحتمل لهذا الدعم وآثاره المتغيرة على النساء، ومجموعات اجتماعية اخرى. وبالتالي لاحظ باحثون في معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في دراسة اجروها حول الفقر سنة ١٩٩٥ ما يلي:«اما شبكة الرعاية الاجتماعية فقد يكون احد اهم عناصرها هو التكافل الاجتماعي، اي مساعدة الاقارب والجيران للاسر المحتاجة» (١٥). ويختتم تقرير (ماس) بوصف الدعم غير الرسمي للاقارب والاصدقاء، بأنه يمثل الحماية الاهم بالنسبة للفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة اذ يقول: «ان دور التكافل الاجتماعي لدى الاقارب والاصدقاء والجيران، اساسي في شبكة الرعاية الاجتماعية »(١٦). كما كانت هناك دراسات اخرى، حول كيفية تغلب العائلات والاسر المعيشية على الاوضاع الاقتصادية المتردية

في مرحلة ما بعد حرب الخليج، وكيف تمثل الاسر المعيشية الفلسطينية دور «ماص الصدمات»، حيث يمكن من خلال استراتيجيات التغلب على الوضع الصعب، التعويض عن التدهور الاقتصادي وانعدام فرص العمل المأجور. كما يصف البنك الدولي المجتمع الفلسطيني بأنه «راع جيد، حيث يقوم من هم في وضع افضل بمساعدة المحتاجين نسبيا، وذلك في الغالب ضمن اطار شبكات العائلة الممتدة» (١٧).

وهناك سؤالان يتعلقان بمكانة النساء لا بد من طرحهما، الاول ببساطة، ما اذا كان ينبغي اعتبار هذا الضغط على موارد الاسرة المعيشية، البشرية منها والمادية، وضعا يمثل واقعا مقبولا ام لا؟ اذ تدفع هذه الاسر المعيشية التي تتحايل على الوضع ثمنا باهظا، وقد يكون العبء الثقيل الملقى على عاتق عمل النساء المجاني وغير الرسمي هو بعض هذا الثمن. وحول النقطة الاخيرة، علق وفد من منظمة العمل الدولية مؤخرا قائلا:

«تتحمل النساء وطأة هذا الوضع (الفقر والبطالة)، وفي كثير من الاحيان، يتوجب عليهن ان يكن المعيلات في الاسر المعيشية من خلال الاشتغال في اعمال تجري في البيت من خلال التعاقد الصعب من الباطن» (١٨).

اما السؤال الثاني فهو ما اذا كان بامكان افراد المجتمع جميعهم، ان يستفيدوا من الشبكات العائلية التي يمكنها ان توفر الدعم؟ اذ يعتقد عالم الاجتماع غير اوفنسن في متابعته لدراسة «فافو»، بان الجواب على هذا السؤال هو بالنفي، اذ ان العائلات الصغيرة وخاصة التي ترأسها النساء هي بحاجة الى الدعم. (بسبب صغر حجم عملها وتدنيه، فان معظم الاسر المعيشية التي ترأسها النساء تقع خارج «نظام الضمان الاجتماعي الخاص» (١٩).

وربما كان لافراد الاسر المعيشية والعائلات امكانيات متفاوتة للاستفادة من دعم اجتماعي ما، أو انهم يتلقون الدعم في حالات معينة فقط او من مصادر محدودة فقط. ولدى قيام حمامي بتحليل سلسلة من اسئلة مسح قامت به «فافو» لتحديد استفادة النساء الفلسطينيات من مساعدات اقتصادية غير رسمية فانها وجدت: «وبغض النظر عن الوضع الزوجي، فان للنساء قدرة اقل كثيرا على الحصول على الدعم المالي من اقارب يعيشون خارج منزل الاسرة (الجدول ١٠-١٤). مجرد ٢٠٪ من النساء، يعلن قدرتهن على الحصول على مساعدة اقتصادية من اقرباء يعيشون خارج منزل الاسرة »(٢٠).

وعلى مستوى آخر، فان الاعتماد على شبكات الدعم الاجتماعي والعائلي غير الرسمية، كان نتيجة بينة لتأثيرات الاحتلال وعدم توفر مؤسسات عامة لهذا الغرض، ولهذا فانه من غير المستبعد أن يمر هذا الاعتماد حاليا في مرحلة انتقالية، اذ من غير المحتمل ان يظل المستوى العالي من التكافل الاجتماعي الذي ولدته مقاومة الاحتلال الاسرائيلي - خاصة أثناء الانتفاضة - ثابتا، في وقت يجري فيه تحول اقتصادي وسياسي سريع، وتصبح فيه الفجوات ما بين المجموعات في المجتمع الفلسطيني مرئية اكثر من ذي قبل، وقد تتسع ايضا. حقا انه بدون وجود نظام عام لاعانات اجتماعية تقدم الى الاكثر فقرا وحرمانا في المجتمع، فان الاستفادة من المخصصات العامة قد تصبح خاضعةلما تقرره القوة او النفوذ.. وهذا شكل سلبي من اشكال شبكات الدعم الاجتماعي، عادة ما يخضع لتسلط عائلات كبيرة وقوية او مجموعات الاقارب. ومن الواضح ان هذا ليس هو «التكافل الاجتماعي» الذي يحتاجه المجتمع الفلسطيني لتطوير مؤسسات ديمقراطية تكون خاضعة للمساءلة.

ان التكافل الاجتماعي وشبكات الدعم الاجتماعي، هي من مصادر المجتمع الفلسطيني القيمة، وتمثل شيئا آخر يختلف عن عدم الاستقرار الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي، الموجودين في كثير من المجتمعات الغربية اليوم. الا ان اللجوء الى استخدام وجود هذا التكافل وهذه الشبكات، مبررا لعدم اقامة نظام حماية اجتماعية

منصف، لن يكون في صالح أي برنامج حقيقي للتطوير.

ازدياد الفقر:

يؤكد تزايد الفقر في فلسطين الحاجة الى هذا النظام. اذ ان هناك اجماعا واضحا على ان الاوضاع الاقتصادية المتردية في التسعينيات، الناجمة عن عوامل عديدة اهمها البطالة المنتشرة بين الرجال، في اعقاب الاغلاقات الاسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة، قد ادت الى مزيد من الفقر. وهكذا فان غير اوفنسن اذ يتحدث عن «الصدمات الكبرى» التي هزت الاقتصاد الفلسطيني في التسعينيات (حرب الخليج، وخسارة عوائد العاملين، وشحة فرص العمل بسبب اغلاق الحدود)، فانه يستنتج ما يلي:

«يمر اقتصاد المناطق المحتلة اليوم بعملية تكيف مع وضع جديد يتمثل في دخل منخفض للاسر المعيشية» (٢١).

ولم تتحسن التوقعات المستقبلية، اذ دلت كل التقارير الاقتصادية لعام ١٩٩٦، على انخفاض في اجمالي الناتج القومي وفي اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد. كما دلت تقديرات حزيران ١٩٩٦، على ان الناتج الاجمالي المحلي بالنسبة للشخص هو ٩ر١٢٢٦ دولارا مقارنة ب ٨ر١٥٩٠ دولاراً عام ١٩٩٥ و ٤ر١٨١٨ دولارا عام ١٩٩٢، بينما قدر اجمالي الناتج القومي (الذي يشمل دخل اجور العمل في اسرائيل) بمقدار - ر١٤٨٣ دولاراً مقارنة بـ ١ر٢٤٢٦ دولار عام ١٩٩٢ (٢٢).

و يشير التقرير الخاص بالفقر الصادر عن معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الى «اوضاع الفقراء المتدهورة منذ اواسط عام ١٩٩٤» (٢٣)، ويشمل التقرير ذاته تقديرا مثيرا للجدل اذ انه يضع خط الفقر عند حدود ٥٠٠ - ٦٥٠ دولارا للفرد، كما يقدر ان ١٤٪ من السكان هم فقراء، ويشمل ذلك ٢٠٪ من سكان غزة و ١٠٪ من سكان الضفة الغربية. الا انه من المحتمل جدا ان يكون هذا التقدير متحفظا،اذا ما اخذنا بالحسبان التعريف الضيق للفقر المتبع في هذا التقرير، (والذي انحصر اساسا في القدرة على تلبية الحاجات الغذائية الاساسية)، واذا ما اخذنا بالاعتبار ايضا، منهجية تحديد عدد الفقراء على اساس انه مساو لعدد الذين يتلقون اشكالا مختلفة من المساعدة الاجتماعية. وفي دراسة جديدة لم تنشر بعد، تستند الى مسح اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية حول الاستهلاك والانفاق، يستنتج رضوان شعبان وهو احد واضعي التقرير الصادر عن (ماس)، بأن التقدير الانسب لخط الفقر هو عند الحد الاعلى من التقدير الذي سبق ذكره أي ٦٥٠ دولارا، الامر الذي يضع ١ر١٩ في المئة من السكان تحت خط الفقر، ويشمل ذلك نسبة ٣ر٣٦ في المئة في قطاع غزة، و ٥٠ر١٠ في المئة في الضفة الغربية (٢٤).

وهناك اسلوب آخر لتحديد الفقر، من خلال معرفة نسبة ما يصرف على الطعام من الانفاق عامة. فالعائلات التي تصرف ما يقارب نصف نفقاتها او اكثر من ذلك على الطعام تعتبر فقيرة. واذا ما استخدمنا مسح دائرة الاحصاء الخاص بالاستهلاك والانفاق، فاننا نجد ان ٦ر٣٦ في المئة من الاسر المعيشية الفلسطينية و ٣ر٣٩ في المئة من الافراد يصرفون ٤٥ - ١٠٠ في المئة من مجمل نفقاتهم على الطعام.

وتعطي دراسة اجرتها منظمة العمل الدولية قبل ذلك، تقديرا اعلى من ذلك مستمدا من ارقام البنك الدولي، اذ تقول: «.. فقد جرى تقدير نسبة الفقر ب ١٧ في المئة في الضفة الغربية، و ٣٢ في المئة في غزة عام ١٩٩٣» (٢٥).

هل للفقر ارتباط بالنوع الاجتماعي؟

تظهر الاحصائيات ان النساء الفلسطينيات افقر مادياً من الرجال، فيما يتعلق بالدخل او الحصول على الثروة. فهل تعكس هذه الملاحظة العامة نفسها في نتائج معينة خاصة بالفقر؟ وهل نطاق الفقر لدى النساء اكبر منه لدى غيرهن؟ وهل تتعرض النساء لخطر الفقر اكثر من غيرهن؟ وهل تظل النساء فقيرات زمنا اطول من الرجال؟.

من الصعب الاجابة على هذه الاسئلة لاسباب عديدة منها: ان الفقر يقاس عادة على اساس الاسرة المعيشية او العائلة، لا على اساس الفرد، فرغم ان افراد العائلات والاسر المعيشية يشتركون الى حد ما في مستوى عام من الرفاه او الحرمان كما هو واضح، الا انه لا يمكن الافتراض بأن كل افراد العائلة يشتركون في الموارد بالتساوي. كما ان هناك حاجة الى اجراء بحث اكثر تفصيلا، لمعرفة كيف تقوم الاسر المعيشية الفلسطينية بتوزيع الموارد في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفي المواقع المختلفة، وكيف تتدبر امرها مع الفقر، وذلك لنعرف كيف تؤثر العوامل المختلفة كالجنس والعمر، على مخصصات افراد العائلة.

اما المشكلة الاخرى فهي اننا لو قمنا بفحص برامج المساعدة الاجتماعية الحالية في فلسطين، لما وجدنا ان حدوث الفقر في اوساط النساء اكبر وحسب، بل انهن عرضة لفقر دائم على المدى الطويل. ومع ذلك، فان هذه البرامج لا تعالج بعض فئات الفقر في فلسطين، وخاصة الفقر الناجم عن بطالة الرجال، ولكنها تبين ان تقديم الخدمة الاجتماعية مرتبط بالنوع الاجتماعي، اما كيف ولماذا اصطبغت تجربة الفقر بالنوع الاجتماعي فذلك موضوع بحاجة الى تحقيق.

ويتبين لدى فحص بيانات مقدمي الرعاية الاجتماعية الرئيسين وهما وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الغوث الدولية (الاونروا)، ان النساء يشكلن فئات خاصة بين الفئات التي تتلقى المساعدة، كما يشكلن اغلبية بين متلقي الرعاية الاجتماعية. والعائلات التي فيها رجال اصحاء قادرون، هي غير مؤهلة بشكل عام للحصول على مساعدة اجتماعية.

وكالة الغوث الدولية (الاونروا):

لدى وكالة الغوث الدولية مثلا برنامج يدعى برنامج مساعدة «الحالات الصعبة»، يهدف الى تقديم «مساعدة اغاثة مباشرة للعائلات التي لا يوجد فيها رجال راشدون اصحاء قادرون». وتشمل هذه المساعدة حصصا غذائية واعانات رعاية طبية ومساعدة نقدية محدودة (٢٦). وتستهدف مساعدة الحالات الصعبة الى حد كبير اذن، الاسر المعيشية التي ترأسها نساء بالمعنى الواسع، وتستثني عائلات اخرى تعاني من ضيق ذات اليد بسبب بطالة الرجال. وتبلغ نسبة العائلات اللاجئة التي يقدم لها هذا البرنامج المساعدة ٦٪ في الضفة الغربية، و ٧٠ر٨٪ في غزة، وهي نسب قريبة جدا من النسبة الاجمالية للاسر المعيشية التي ترأسها النساء بين السكان، والتي تبلغ ٣ر٧٪ بموجب دائرة الاحصاء المركزية. وقد يشير هذا الى ان اغلبية واسعة من الاسر المعيشية التي ترأسها نساء، هي اسر فقيرة، او يشير الى ضرورة تغيير مفهوم رئاسة الاسرة وهو ما سيؤدي حتما الى زيادة نسبة الاسر التي ترأسها النساء (٢٧)، او الى كلا الامرين معا.

جدول رقم ١:
عدد الحالات الصعبة بشكل خاص التي تعاملت معها وكالة الغوث (الاونروا) ونسبتها الى عدد السكان (في ٣٠ حزيران ١٩٩٥).

المنطقة	عدد العائلات	عدد الاشخاص	النسبة لسكان المخيمات	النسبة لعدد اللاجئين
الضفة الغربية	٨٣٣٩	٣١٠٢٤	٢٣,٤	٦ -
غزة	١٢٥٨٧	٥٩٤٨٩	١٥,٦	٨,٧٠
المجموع	٢٠٩٢٦	٩٠٥١٣	١٧,٧	٧,٥٠

استقي هذا الجدول من جدول رقم ٢ وجدول رقم ٣ الواردين في تقرير المفوض العام لوكالة الغوث، عن الفترة ما بين الاول من تموز ١٩٩٤ وحتى ٣٠ حزيران ١٩٩٥، هيئة الامم المتحدة بنيويورك، ص٦٢.

تتضح فجوة الفقر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مذهل فيما يلي من ارقام وكالة الغوث الدولية (الاونروا) لشهر ايلول ١٩٩٥. (الجدول رقم ٢). وقد يشير العدد الكبير غير المتناسب للحالات المسجلة في غزة تحت فئتي «علاج» و «تعليم» (وهي اعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية باربعة او خمسة اضعاف)، الى ان العائلات التي هي بحاجة الى مساعدة بسبب بطالة رجالها، او لانه لا تتوفر لشبابها فرص لولوج سوق العمل، وقد تعطي اسبابا اخرى كي تصبح مؤهلة للحصول على المساعدة الخاصة (بالحالات الصعبة). قد تدعي هذه العائلات مثلا وجود اسباب طبية كاعاقة وعجز الازواج والابناء، مما يعني عدم وجود رجال اصحاء في الاسرة المعيشية، او اللجوء الى اسلوب الالتحاق بتعليم منخفض التكلفة بعد الدراسة الثانوية (حتى لو كان تعليما ذا نوعية متدنية)، وذلك كي لا تكون البطالة سببا في منعهم من الحصول على المساعدة (او لتحسين فرص الحصول عليها)، ولتكون هذه العائلات مؤهلة للحصول على مساعدة اجتماعية فورية. هذه العائلات التي تتلقى مساعدة بسبب سجن ابنائها او ازواجها، هي عائلات كبيرة، بعكس فئات اخرى تتلقى المساعدة كالارامل او كبار السن، حيث يكون حجم العائلة فيها صغيرا في المتوسط عادة. وتدل بيانات هذه العائلات، على ان هيكلية المساعدة الاجتماعية بحاجة الى ان تشمل الفقر الناجم عن البطالة او انعدام فرص العمل. كما تشير ايضا الى ان شبكات دعم العائلات الممتدة التي يفترض انها تقدم الدعم الاجتماعي للعائلات الكبيرة، ليست قادرة على تلبية حاجات العائلات جميعها.

جدول رقم ٢:
انواع الحالات الصعبة بشكل خاص بموجب سجلات الوكالة
٣٠ ايلول ١٩٩٥

المكان	حالات ترمل	حالات يتم	حالات كبر في السن	حالات طبية	حالات سجن	حالات تعليمية	اخرى	المجموع
الضفة الغربية- شخص	٣٦٤٩	٥٥٨	٩٤٣٨	٨٣٩٠	١٩٣٢	٢٧٦٠	٤١٥٩	٣٠٩١٦
عائلة	١٣٨٤	١٧٢	٤١٣٢	١٣٧٠	٣٧٧	٢٦٣٧	٥٥٥	٨٤٤٤
غزة - شخص	٦٣٥٢	٦٤٠	١٠٢٤٧	٢٥٧٥٠	١٩٣٦	١٨٤٥	١٢٥٤٤	٥٩٢٠٥
غزة - عائلة	٢٠٩٤	٢٢٤	٤٦٠٨	٣٤١٩	٣٥٤	٢٥٥	١٧٣٦	١٢٦٦٥
المجموع- شخص	١٠٠٠١	١٢٥٨	١٩٦٧٩	٣٢١٤٠	٣٨٦٨	١٥١١٥	٦٠٠٤	٩٠١٢١
عائلة	٣٤٧٨	٨٠٠	٨٧٤٠	٤٧٨٩	٧٣١	٤٣٤٨	٨١٠	٢١١٠٩

ارقام مستقاة من نشرة وكالة الغوث «احصاءات حول اللاجئين المسجلين» للربع الاخير من ١٩٩٥، دائرة الاغاثة والشؤون الاجتماعية - وكالة الغوث - عمان، جدول ٢ صفحة ٤.

اخذت وكالة الغوث الدولية (الاونروا) مؤخرا في معالجة حاجات النساء الفقيرات، من خلال برنامج اقراض جزئي. والى جانب الازمة الاقتصادية الراهنة، فان مجال عملها لن يسمح لها بمعالجة امور اوسع تتعلق بالضمان الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. ومن المنتظر ان تندمج الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث بالفعل، في اطر السلطة الوطنية مستقبلا. وبالتالي فانه تقع على عاتق هذه الوزارات الجديدة كوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية مسؤولية تحويل هذه المساعدة المخصصة للحالات الصعبة الطارئة، الى نظام ثابت من المساعدات الاجتماعية.

وزارة الشؤون الاجتماعية:

بالرغم من الموارد المحدودة جدا لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية الا ان عدد الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية من الوزارة ازداد لاكثر من الضعف، منذ ان كانت الادارة المدنية الاسرائيلية في اواسط عام ١٩٩٣. فقد قدمت الادارة المدنية الاسرائيلية مساعدات (سواء نقدية او على شكل تأمين صحي)، لاشخاص بلغ عددهم ٣٦٨٠٠، هم افراد في ٩٣٠٠ عائلة (٢٨)، بينما قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في نيسان ١٩٩٥، مساعدات لعدد بلغ ٨٥٨١٩ شخصا، ينتمون الى ٢٠٥٥١ عائلة. هذه الزيادة الدراماتيكية تعود بالاساس الى شمل عائلات الشهداء والمعتقلين وجرحى الانتفاضة بالمساعدة، وهي فئات كانت الادارة المدنية فيما سبق ضدها. وفي عام ١٩٩٥، قامت كل من وكالة الغوث (الاونروا)، ووزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم المساعدة الى عدد متساو تقريبا من الاشخاص والعائلات كما هو مبين في جدول رقم ٣:

جدول رقم ٣:
اشخاص تلقوا المساعدة من وكالة الغوث ومن وزارة الشؤون الاجتماعية:
اواسط ١٩٩٥

	الوكالة	الوزارة	المجموع	النسبة الى عدد السكان
الضفة الغربية	٣٠٩١٦	٤٤٣٦١	٧٤٥٥٧	٣.٥٪ من سكان الضفة الغربية
غزة	٥٩٢٠٥	٤١٤٥٨	١٠٠٦٦٤	١١.٩٪ من سكان قطاع غزة
المجموع	٩٠١٢١	٨٥٨١٩	١٧٥٢٢٠	٨.٧٪

استخدمت ارقام دائرة الاحصاءالمركزية لعام ١٩٩٤ (باستثناء شرقي القدس).

تكشف ارقام وزارة الشؤون الاجتماعية لنيسان عام ١٩٩٥، التي تصنف العائلات الفقيرة التي تتلقى المساعدة وفق رأس العائلة، بان فئة الارامل هي الفئة الاكبر في قطاع غزة، اذ تمثل ٣٦٪، وهذه الفئة هي الفئة الثانية حجما في الضفة الغربية اذ تمثل ٢٣٪، اما الفئات الاخرى المقتصرة على النساء فهي فئة المطلقات (٦٪ في الضفة الغربية و ١١٪ في قطاع غزة)، وفئة النساء المهجورات (٣٪ في الضفة الغربية و ٤٪ في قطاع غزة)، وفئة مختلطة من اليتامى والنساء العزباوات (٥٪ في الضفة الغربية و ٨٪ في قطاع غزة). اما الفئات الاخرى من المسنين والعجزة والمرضى، فهي فئات يفترض بأنها محايدة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي (٢٩). واذا ما نظرنا الى فئات النساء فقط، فاننا نجد ان الاسر المعيشية التي ترأسها النساء تلقت ٣٧٪ من المساعدة التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، و ٥٩٪ من مساعدتها في قطاع غزة في نيسان ١٩٩٥ (٣٠).

شكل ١: الضفة الغربية - نيسان ١٩٩٥

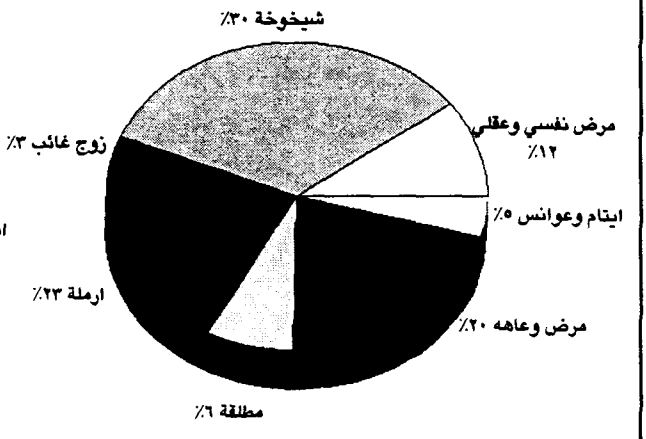

شكل ٢: غزة - نيسان ١٩٩٥

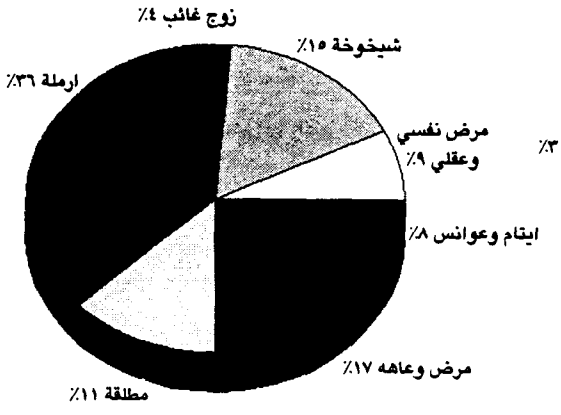

المصدر: شعبان والبطمة - ماس

في برامج الطوارىء لتوزيع الاغذية ايضا، تبين ان الاسر المعيشية التي فرضت الظروف ان ترأسها النساء، هي اكبر المتلقين للمساعدة. وقد اعلن برنامج الغذاء العالمي الذي يقدم المساعدة الغذائية الى ٤٠٠٠٠ شخص في قطاع غزة (من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية)، في تقرير له في ايلول ١٩٩٦، ان «اكثر من ٦٥٪ من المستفيدين المستهدفين هم من النساء اللواتي يرأسن عائلات، بما في ذلك ارامل ومطلقات وزوجات لمعاقين بشكل دائم» (٣١).

ومما يثير الاهتمام، ان متطلبات استحقاق المساعدة التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية تعكس المتطلبات التي وضعتها وكالة الغوث (الاونروا)، حيث تستثني اساسا (الرجال القادرين) من استحقاقات المساعدة الاجتماعية. اذ يجري وقف المساعدة الاجتماعية التي تتلقاها العائلات المحتاجة من الوزارة، عندما يبلغ احد ابنائها، وليس بناتها، الثامنة عشرة من عمره، سواء اكان يعمل ام لا. وقد ربط وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية هذا الاستثناء بمسؤولية الرجال (لا النساء) في اعالة افراد العائلة بموجب «القانون الاسلامي» (٣٢) السائد. ان مسؤولية الرجال في تأمين الاعالة، كما ورد في الفصل الخاص بالقانون من هذا الكتاب، تشكل مفهوما رئيسا مستخدما في قانون الاحوال الشخصية: وهنا نرى انه تم اللجوء الى هذا المفهوم القانوني لاتخاذ قرار يتعلق بالاستثناء من المساعدة الاجتماعية.

ان بروز حالات الاسر المعيشية التي فرضت الظروف ان تترأسها النساء، والتي تتلقى مساعدات اجتماعية، ينبغي ان يقود الى وضع استراتيجيات للتقليل من الفقر، تركز على اخراج هذه الاسر من حالة الفقر المدقع. ومع ان الدراسة التي اجراها معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تعترف بأن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الغوث تساعد «باستمرار الاسر المعيشية الفقيرة التي ليس فيها رجالا بالغين قادرين على الالتحاق بقوة العمل» (ص -٥)، الا انها تقترح بأن تركز «السياسة الفلسطينية الصحيحة» الخاصة بتخفيف الفقر، على زيادة «الطلب على العمالة » (ص-٦) دون ان تأخذ الدراسة بالاعتبار كيف يمكن ان تلتحق النساء الفقيرات باسواق العمل الجديدة.

معالجة الفقر في فلسطين:

ان صياغة توجه مناسب، واع لأهمية النوع الاجتماعي، ولتقدير نطاق الفقر وابعاده في المجتمع الفلسطيني، يظل واجبا مهما. وقد اقترح عدد من الخبراء استخدام خط فقر نسبي (يحدد عادة على انه نصف متوسط دخل الفرد)، وباستخدام الارقام الواردة في المسح الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية على الانفاق

والاستهلاك، حدد احد الخبراء خط فقر نسبي مقداره ٧٨٠ دولارا سنويا (٣٣).ويساعد خط الفقر النسبي في تقدير اللامساواة والفجوة الاجتماعية في المجتمع.

رغم ان وضع مؤشر مفرد مرتبط بالدخل هو امر مساعد في بعض الحالات، الا ان فهم الفقر في فلسطين ووضع سياسات محددة لمواجهة الفقر واللامساواة، بحاجة الى تعريف اوسع للفقر، والى توجه متعدد الجوانب لمعالجته. ويمكن الاستفادة هنا من ملاحظة الاقتصادي امارتيا سن القائلة بأن الفقر والحرمان ناتجان عن «ضعف حاد في القدرات الاساسية»(٣٤)، حيث يمكن ان تتراوح القدرة هنا من القدرة على تجنب نقص التغذية الى القدرة على المشاركة المجتمعية في المجتمع المحلي. «فقر القدرة» هذا كما يحدده التقرير الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة ١٩٩٦ (٣٥)، مفيد في اختبار الفروق في مستوى الفقر بناء على النوع الاجتماعي. فقد تكون لدى اسرة معيشية مثلا، موارد اقتصادية واجتماعية معينة، وقد تختلف قدرة الرجال والنساء، وكذلك قدرة الصغار والكبار في تلك الاسرة، على استخدام تلك الموارد. وقد يتضمن جدول فقر القدرة في فلسطين مؤشرات متعددة بما فيها مؤشرات لا علاقة لها بالدخل، مثل الوضع التعليمي والصحي. وفي كلمة قدمت في حلقة دراسية حول الفقر نظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي، اشار برنامج دراسات المرأة الى انه من الممكن ان يكون من بين هذه المؤشرات «قدرة الشخص على الدفاع عن مصالحه».

وقد تكون القدرة على العيش في سكن صحي، من المؤشرات الاخرى التي يمكن تطويرها لتناسب المحيط الفلسطيني، خاصة لتقدير الحالة المادية للنساء الفلسطينيات، وللتخطيط لتدخلات اجتماعية عامة بهدف التقليل من الفقر. فقد وجدت دراسة اجرتها وحدة صحة المجتمع في جامعة بيرزيت في البلدة القديمة من رام الله مؤخرا، بأن النساء يعتبرن ظروف السكن السيئة السبب الرئيس في اوضاعهن السيئة:
«ان للبيئة البيتية تأثيرا اعمق من اية عوامل اخرى على حياة النساء كلها في رام الله القديمة» (٣٦). وكما هو وارد في الفصل الخاص بالعائلة والاسرة المعيشية من هذا الكتاب، فان ٢٥٪ من السكان يعيشون في مساكن بكثافة ثلاثة اشخاص في الغرفة الواحدة. كما تؤثر ظروف السكن الادنى من مستوى المعايير المقبولة، وعدم توفر المرافق الضرورية ايضا، على نسبة كبيرة من السكان، خاصة في قرى الضفة الغربية حيث لا تتوفر الكهرباء والمجاري، وفي مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (حيث لا يتوفر البناء المناسب). ان عدم امتلاك ٢٠٪ من الاسر المعيشية في قطاع غزة اي شكل من اشكال التدفئة هو مؤشر مهم على حالة الفقر الخطرة (٣٧). وظروف السكن في نظر النساء، هي عامل مهم في تقرير حجم العمل الذي عليهن القيام به في الاسرة المعيشية، حيث ان البيت هو المكان الاول لعملهن ان كان عملا بيتيا او رعاية اطفال وافراد آخرين، أو عملا انتاجيا غير رسمي يقمن به في المنزل، الى جانب ان البيت هو المكان الذي يتم فيه الجزء الاكبر من تفاعلهن الاجتماعي.

السلطة الفلسطينية والسياسة الاجتماعية:

انتقلت مسؤولية الشؤون الاجتماعية من الادارة المدنية الاسرائيلية الى وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في حزيران ١٩٩٤ في غزة، وفي كانون الاول ١٩٩٤ في الضفة الغربية. وباستثناء زيادة عدد المنتفعين بالمساعدة، فانه يمكن القول بأن التغيير الذي جرى في معظمه، هو تغيير سياسي بالمعنى الواسع. وخلافا لما قامت به الادارة المدنية الاسرائيلية التي غالبا ما حرمت اسر النشطاء السياسيين من المساعدة الاجتماعية، فان الوزارة اظهرت اهتماما خاصا بالسجناء وعائلات المرضى، وشرعت بتنفيذ مشروع كبير خاص بتأهيل السجناء. كما انها انشأت «دوائر للنساء»، التي مازالت تحت التأسيس وبالتالي مازالت في معرض تطوير خططها وبرامجها لتنمية اوضاع المرأة مستقبلا. ومع ذلك يبدو ان المساعدة المقدمة الى الاسر الفقيرة قد انخفضت. ويلاحظ تقرير «ماس» انه «... بسبب التضخم، فان القيمة الحقيقية للمساعدة، تقل عن نصف ما كان يحصل عليه المنتفعون قبل الانتفاضة»(٣٨)، رغم ان وزارة الشؤون الاجتماعية رفعت سلم المخصصات

بنسبة ١٥٪ سنة ١٩٩٤. ويبدو اليوم واضحا لمسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية بأن السلم غير كاف لحاجات المنتفعين (٣٩). فقد ابلغ مسؤولو الوزارة برنامج الغذاء العالمي، بأنه «ينبغي رفع الاعانات الاساسية بنسبة ٥٠٪ لتتماشى مع ارتفاع تكلفة المعيشة» (٤٠).

وكما ذكرنا سابقا، فان معظم هذه المساعدة تعود الى النساء اللواتي هن بالاساس محرومات بشكل دائم لا مؤقت، الا ان هذه الحقيقة البسيطة لا تؤخذ بالضرورة بالاعتبار في تخطيط الوزارة وبرامجها. وهناك حاجة الى ان تقوم مجموعات من النساء والمواطنين بممارسة الضغط والاقناع والتأثير، واقتراح خطط قابلة للتنفيذ بالتعاون مع الوزارة، من اجل تحقيق اولويتين مترابطتين وهما زيادة المساعدة النقدية الى حد ادنى مقبول، وتطوير برامج لتمكين النساء من الخروج من حالة الفقر الدائم. الى جانب ذلك فان هناك حاجة الى ادخال عناصر مهمة اخرى في المساعدة المقدمة خاصة بالحماية الاجتماعية، اضافة الى الحد الادنى من المساعدة النقدية، ومن ذلك وضع نظام ضمان اجتماعي موحد للشيخوخة والتقاعد والترمل والرعاية الطبية، والبطالة وتعويض العمال، ومساعدات الاسكان ورعاية الامومة والطفولة. كما ان الخدمات الاجتماعية المتعلقة مباشرة بحاجات خاصة بالنساء، سواء أكانت تتعلق بالعنف المنزلي او الاغتصاب او الارشاد العائلي هي ايضا من المجالات ذات الاهمية. ومن غير المحتمل ان تتمكن الوزارة من تحقيق هذه الاولويات دون مشاركة المواطنين.

حالة الاعانات الاجتماعية:

تتلقى نسبة صغيرة فقط من السكان حاليا اعانات اجتماعية بصورة مضمونة، وهذه الاعانات مرتبطة بالاساس بالعمل الرسمي النظامي، خاصة في القطاع العام والمؤسسات التجارية والصحية والتعليمية.

معاشات الشيخوخة:

تتوفر مثل هذه المخصصات لما لا يتجاوز ربع الاسرة المعيشية الفلسطينية (٤١)، وذلك وبالاساس من خلال رجالها المعيلين. اذ لا ينص قانون العمل الاردني ساري المفعول في الضفة الغربية، ولا قانون العمل المصري ساري المفعول في قطاع غزة على تخصيص معاشات للشيخوخة او الارامل. اما قانون العمل الفلسطيني الجديد فما زال قيد الاعداد، ولا ينص على تخصيص معاشات للشيخوخة او الارامل، ومن المفترض ان تجري معالجة مثل هذه المسائل في تشريع الضمان الاجتماعي. إذْ ان تخصيص معاشات للارامل هو من الجوانب المهمة لدعم النساء الفلسطينيات، بسبب عدم حصولهن على معاشات تقاعد بشكل عام، كما ان نسبة الارامل بينهن عالية، وتشير احصائيات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية الى ان اكثر من ٥٥٪ من النساء فوق سن ٦٥ عاما، هن ارامل مقارنة ب ١٠٪ فقط من الرجال في هذا العمر (٤٢).

مخصصات البطالة:

لا توجد مثل هذه المخصصات عمليا، باستثناء توفرها لبعض مواطني القدس الذين يحصلون على مخصصات اسرائيلية. وهذه المخصصات غير واردة في القانون الاردني السائد في الضفة الغربية، ولا في القانون المصري السائد في قطاع غزة. ويقوم العمال الفلسطينيون المسجلون رسميا في اسرائيل ومشغلوهم بدفع مخصصات لصندوق كان يحول في الماضي الى الادارة المدنية الاسرائيلية، التي استخدمته لغايات عامة، بدل استخدامه لتقديم مخصصات لهؤلاء العمال، اسوة بالمخصصات التي تصرف للعمال الاسرائيليين مثل مخصصات البطالة والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وبموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية، فان ٧٥٪ من ضرائب الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون العاملون داخل اسرائيل، وكذلك نسبة من مدفوعات

مشغليهم الاسرائيليين تحول الى السلطة الفلسطينية، ومن حق العمال بالتأكيد، المطالبة بأن تستخدم هذه الاموال لتقديم اعانات اجتماعية لهم. الا انه حتى لو تم استخدام نسبة من هذه التحويلات للرعاية الاجتماعية، فان هؤلاء العمال لن يكونوا مؤهلين للحصول على مثل هذه المساعدة في حالة البطالة.

التأمين الصحي:

اظهرت دراسة اجرتها عام ١٩٩٣ مؤسسة الحق، وهي فرع لجنة الحقوقيين الدولية ان اقل من ٣٠٪ من الفلسطينيين باستثناء القاطنين في القدس منهم، اشتركوا في التأمين الصحي الحكومي (الذي كان في ذلك الوقت خاضعا للادارة المدنية الاسرائيلية)، وذلك بسبب تكلفته العالية قياسا بخدماته (٤٣). ولم تشمل التغطية كل الافراد المعالين في الاسرة المعيشية، مما لا ينسجم مع بنية الاسرة المعيشية الفلسطينية. وقد وجدت «فافو» ان هناك فجوة ذات علاقة بالنوع الاجتماعي في تغطية التأمين، حيث ان ٣٣٪ من الرجال، و ٢٧٪ من النساء كانوا مشمولين بالتأمين عام ١٩٩٢. كما لوحظت تغطية منخفضة للتأمين ايضا بين الشباب والفقراء والافراد ذوي الدخل المتدني (٤٤). وقد تم في ظل السلطة الوطنية تخفيض اقساط التأمين الى ٧٣ شاقلا شهريا،بدل ١١٠ شواقل كانت تتقاضاها الادارة المدنية الاسرائيلية. وفي مسح قام به البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي على الاسر المعيشية، ورد ان التأمين الحكومي يغطي ٤٢٪ من الاسر المعيشية على النحو التالي: ٣٢٪ في الضفة الغربية و ٥٠٪ في قطاع غزة. واذا ما تفحصنا ارقام وزارة الصحة، فانه يتضح ان الارتفاع الدراماتيكي في قطاع غزة يعود الى شمل الشرطة (١٨ الف عائلة)، وكذلك موظفي الحكومة (١٧,٧٤٨ عائلة) بالتغطية. اما الفئات الاخرى المشمولة بالتغطية الاجبارية فتضم العمال العاملين في اسرائيل، وكذلك المنتفعين بالرعاية الاجتماعية. كما تشكل التغطية الاختيارية اكثر بقليل من خمس المشاركين في التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة. وقد اشار باحثو البرنامج الاعلامي للتطوير الصحي الى ان نظام التأمين الحالي فعليا هو «نظام ضرائب تنازلي». حيث ان الاقساط تظل ثابتة بغض النظر عن الدخل، مع اجراء تخفيض لموظفي الحكومة فقط (٤٥)، ويبدو ان اجراء تخفيض على اقساط التأمين للعائلات ذات الدخل المنخفض التي لا تتلقى مساعدة اجتماعية، هو من الاولويات الملحة، وكذلك فحص التباينات في التغطية بسبب النوع الاجتماعي او العمر او الثروة، وتطوير سياسات لجسر الفجوات. لقد كان وضع خطة وطنية شاملة للتأمين الصحي بين الاولويات التي طرحتها الخطة الوطنية الفلسطينية للصحة، التي وضعتها لجنة تنسيق من العاملين في المجال الطبي الفلسطيني عام ١٩٩٣.

مؤسسات الرعاية:

توجد حاليا فجوة ما بين الدعم الخاص بالرعاية الذي تقدمه مؤسسات وخدمات عامة ومجتمعية، وبين حاجة الفلسطينيين رجالا ونساء وما تحدثوا كثيرا على انهم بحاجة اليه.

بيوت المسنين:

في عام ١٩٩١، أقام ٦٩٨ مسنا يشكلون ١٪ من عدد المسنين من السكان في ٢٣ بيتا للمسنين، وكان حوالي نصفهم من النساء (٤٦). كما كانت تسعة من بيوت المسنين هذه مجانية، اما رسوم البيوت الاخرى فقد كانت وفق مقياس متحرك وغير ثابتة.

مراكز رعاية الطفولة:

اوردت دراسة قامت بها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية مؤخرا (٤٧)، أسماء ١٠١٠ مراكز لرعاية الطفولة (تشمل حضانات وروضات) في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدم خدماتها لعدد يبلغ ٧٦٧٨٦ طفلا - (٣٧١٥٤ بنتا و ٣٩٣٦٢ صبيا) يمثلون حوالي ١٦٪ من الاطفال تحت سن الخامسة. ويشكل ذلك زيادة حادة قياسا بعام ١٩٨٧، حين لم يتجاوز عدد المراكز آنذاك ٤٠٠ مركز وفق ما ذكره باحث في اليونيسيف (٤٨). واسباب هذه الزيادة ليست واضحة تماما، الا انها يمكن ان تكون مرتبطة بازدياد عدد مشاريع المنظمات الاهلية والخيرية خلال الانتفاضة، الامر الذي اذكاه مزيج من التنافس السياسي (بين الفصائل والمجموعات)، على الخدمة العامة مع ازدياد الحاجة وتوفر التمويل. فقد ازداد اثناء الانتفاضة بشكل حاد مثلا عدد المرافق التي تديرها اللجان النسائية في المناطق الحضرية والريفية وفي مخيمات اللاجئين. وقد ساد افتراض واسع بأن كثيرا من هذه المشاريع، ان لم يكن معظمها، قد انهار في اوائل التسعينيات. ومع ذلك، فان الدراسة الجديدة تظهر ان ٢٠٪ من مرافق الحضانة النهارية تديرها حاليا اللجان النسائية، مما يقلل من صحة هذا الافتراض. (يظهر الرسم البياني الدائري التوزيع على النحو التالي: لجان نسائية ٢٠٪، جمعيات خيرية ٤٥٪، مؤسسات اسلامية ومسيحية ١٣٪، مؤسسات خاصة واجنبية ٦٪ ومؤسسات اخرى ١٦٪).

شكل ٣: رياض الأطفال ودور الحضانة

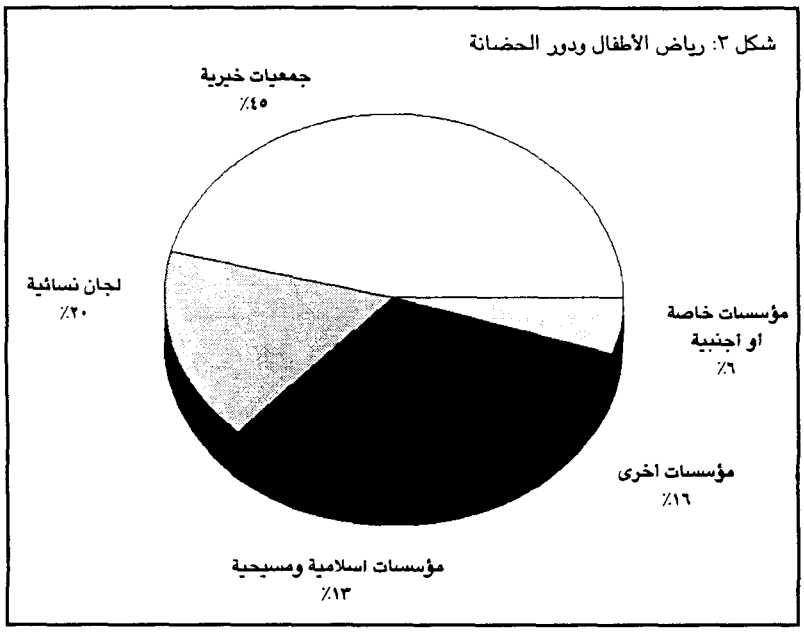

المصدر: شبانة - دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية

ويبدو ان معظم المرافق هي مرافق خاصة بمرحلة ما قبل المدرسة، اكثر من كونها حضانات للاطفال والصغار في اول مشيهم(٨١ مرفقا فقط من هذه المرافق التي بلغ عددها ١٠١٠ كانت مسجلة على انها حضانات)، مما يثقل كاهل الامهات اللواتي لديهن اطفال صغار ويسعين الى العمل، او انهن بحاجة الى تأمين رعاية لاطفالهن لاسباب مختلفة، كما يبدو ان مراكز الحضانة النهارية بعد المدرسة لمن هم في سن المدرسة، قليلة بل وفي حدها الادنى، كما ان استخدام العاملات مرافق الحضانة النهارية امر غير شائع، ويتطلب التقصي والبحث لمعرفة ما اذا كان للتخطيط العام دور في تحسين موقع وطبيعة المرافق بالنسبة للامهات العاملات.

وتفترض دراسة دائرة الاحصاء المركزية، بأن هناك حاجة الى عدد أكبر من مرافق رعاية الطفولة. فقد وثق باحثو «فافو» وجود تأييد عام بين النساء لوجود الحضانات النهارية، حيث وجدوا ان ٥٧٪ من النساء يدعمن حق النساء في وضع اطفالهن في مراكز الحضانة النهارية. ولا غرابة ان النساء اللواتي لديهن اطفال ويشكلن ٦٢٪، كن اكثر مساندة لذلك من النساء اللواتي لم يكن لديهن اطفال (٤٩). الا ان هناك حاجة الى اجراء مزيد من البحث على المؤسسات الحالية (خاصة فيما يتعلق بنوعية الحضانة النهارية والمستفيدين منها)، وكذلك على الحاجة الى مرافق جديدة.

الانفاق العام على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية:

نظرا لوجود الاحتلال العسكري، فقد كان الاستثمار العام في تطوير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية، (بما في ذلك توفير المياه والمجاري، والطاقة الكهربائية، وبناء المدارس، وغيرها) استثمارا في حدوده الدنيا مقارنة بدول اخرى ذات مستويات دخل مماثلة، الامر الذي عكس مستوى متدنيا من الاستثمار العام في الميادين كافة.

«كان الاستثمار العام في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية منخفضا بشكل استثنائي، حيث بلغ اقل من ٣٪ من الناتج المحلي العام»(٥٠).

اما الانفاقات العامة على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية فتقدم صورة اكثر تعقيدا نوعا ما، وذلك بسبب الطبيعة غير المنسقة للخدمات في الماضي، والى درجة اقل في الوقت الحاضر ايضا. لقد كانت الانفاقات العامة للادارة المدنية الاسرائيلية عموما، والانفاقات الاجتماعية على وجه الخصوص منخفضة بشكل عام. وقد انخفض الانفاق على الرعاية الاجتماعية من ٨ر٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ (٢٣ مليون شاقل او حوالي ٧ر٣ مليون دولار اميركي)، الى حوالي ٤ر٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الثلاث التالية، وذلك وفق حسابات الادارة المدنية نفسها (٥١). وقد تزامن هذا الانخفاض مع سنوات الانتفاضة، حيث يمكن الافتراض بأن عدم توفير مساعدة اجتماعية وخاصة للعائلات النشيطة سياسيا كان ينطلق من توجه سياسي.

الا ان دعم قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية جاء ايضا من جهات اخرى، خاصة وكالة الغوث الدولية (الاونروا)، التي كانت تعتبر وما زالت شريكا للدولة في المخصصات الاجتماعية. اما انفاقات الحكومة (السلطة الفلسطينية) حاليا على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، فقد شكلت نصف الميزانية الرسمية للسلطة تقريبا عام ١٩٩٥، حيث بلغت ٥٠٦ر٣١٧ر٠٠٠ دولار من اصل ١ر٠٧١ر٤٧ر٢٠٠٠ دولار (٥٢). كما ارتفع الانفاق الحكومي على الصحة والرعاية الاجتماعية (باستثناء التعليم) من ٢-٥ر٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩١، عندما كانت الادارة المدنية الاسرائيلية في مركز السلطة، الى ٩ر٤٪ في ظل السلطة الفلسطينية (٥٣). ولعل مقارنة تقريبية ما بين انفاق الحكومة وانفاق وكالة الغوث (الانروا) على الرعاية الاجتماعية وحدها عام ١٩٩١ (قبل دخول السلطة الفلسطينية)، وسنة ١٩٩٥ (وهي السنة الاولى للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، تظهر زيادة اكيدة، الا ان النسبة تظل متدنية قياسا بالناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم ٤:

الانفاق الحكومي وانفاق وكالة الغوث (الاونروا) على الرعاية الاجتماعية، لسنة ١٩٩١ و ١٩٩٥ - بملايين الدولارات

المنظمة	١٩٩١	١٩٩٥
الادارة المدنية الاسرائيلية	٦ر٠	٣٠ر٠٨ *
السلطة الفلسطينية ١٩٩٥		
وكالة الغوث	١٢ر٦	١٨ر٤
المجموع	١٨ر٦	٤٨ر٤٨
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٦ر-٪	٢ر١٪

* لا تشمل هذه النسبة برنامج تأهيل السجناء الذي يموله المانحون ، بتعهدات بلغت قيمتها ١٧ر٥ مليون دولار حتى تاريخه.

المصدر: احصائيات ١٩٩١ الخاصة بالادارة المدنية من البنك الدولي، المصدر نفسه مجلد ٢ جدول ١، ص ١١٤. احصائيات ١٩٩٥ من ميزانية السلطة الفلسطينية، احصائيات وكالة الغوث من مكتب الاستعلامات في الوكالة، القدس. الناتج المحلي الاجمالي من البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للامم المتحدة.

كذلك فان الناتج المحلي الاجمالي لفلسطين كان ايضا منخفضا بشكل استثنائي، طوال هذه الفترة الزاخرة بالصدمات الاقتصادية المستمرة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي للفرد، مما جعل الانفاق بالنسبة للفرد على الصحة والرعاية الاجتماعية منخفضا جدا، (اقل من ١٠٠ دولار للفرد). ولا تعكس ارقام ميزانية ١٩٩٥ البرامج الاجتماعية العديدة التي مولها المانحون، كمثل خطط الطوارىء لايجاد فرص عمل، ناهيك عن الانفاق الذي قامت به جهات اخرى مثل المنظمات الاهلية الدولية والمحلية.

ولعله من المفيد، فيما يتعلق بمصدر التمويل العام للرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي المستقبلي، ان نشير بايجاز الى الخسارة المستمرة للاعانات المستحقة للفلسطينيين العاملين في اسرائيل، الذين يدفعون مقابل اعانات اجتماعية لا يتلقونها. قال احد الخبراء الاسرائيليين بايجاز ودقة عام ١٩٩٣:

«دفع الفلسطينيون العاملون في اسرائيل منذ ١٩٧٠ حوالي بليون ونصف البليون من الشواقل التي اقتطعت من اجورهم شهريا لصالح اعانات اجتماعية لم يتلقوها قط»(٥٤).

ورغم انه يقال ان بعض هذه الاموال قد تم تحويلها الى الميزانية العامة للادارة المدنية، الا ان شيئا منها لم يصل مباشرة الى العمال الفلسطينيين على شكل اعانات كالتي يحصل عليها العمال الاسرائيليون، رغم ان النظام يطبق عليهم كما يطبق على الاسرائيليين. ويحول اليوم ٧٥٪ من ضريبة الدخل المقتطعة من أجور العمال الفلسطينيين في اسرائيل، الى السلطة الفلسطينية بموجب نصوص الاتفاقيات المرحلية، ويبدو ان هذه المبالغ ايضا تحول الى الميزانية العامة. ان المبالغ المتراكمة منذ عام ١٩٧١ هي مصدر رئيس واضح لتمويل الضمان الاجتماعي. واذا ما اخذنا بالاعتبار التركيبة الحالية للمساعدة الاجتماعية كما اوردناها في هذا الفصل، التي تبين ان العاطلين عن العمل من الرجال ليسوا مؤهلين للحصول على المساعدة، فاننا ندرك ان حقوق العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل قد انكرت عليهم في الماضي، كما تنكر عليهم في الحاضر ايضا.

نحو ضمان اجتماعي شامل:

لعدم التكافؤ في المساعدة الاجتماعية المقدمة الى الفلسطينيين تأثيرات مباشرة وكبيرة على الضمان الاجتماعي للنساء، خاصة الاسر المعيشية التي ترأسها النساء، وعلى النساء الفقيرات المستبعدات عن سوق العمل. وفي اطار اعم، فان عدم وجود اعانات اجتماعية مضمونة انما يعرقل وجود فرص عمل للنساء، ويلقي بعبء الرعاية على الاسرة المعيشية (وعلى النساء اساسا)، ويقدم حافزا قويا لزيادة الانجاب، حيث تكافح العائلات من اجل التغلب على الازمة الاقتصادية الحالية وانعدام الامان عند بلوغ الشيخوخة مستقبلا. كما ان انعدام الدعم الاجتماعي العام خارج اطار شبكات الدعم العائلي والقرابي، قد يقوي من اعتماد النساء على الزواج كما يشير الفصل الخاص بالقانون في هذا الكتاب.

وكما رأينا، اخذت تتضح معالم مسؤولية عامة في مجال الدعم والرعاية الاجتماعيين خارج مجالي الصحة والتعليم، تتعلق اساسا بتقديم مساعدة لذوي «الحالات الصعبة»، او للمعدمين الدائمين، وهم في غالبيتهم من

النساء. الا ان عبء التغلب على البطالة والعجز ومتطلبات الاطفال المعالين والشيخوخة تقع بالاساس على عاتق العائلة والاقارب. ويشير الانفاق العام المتدني في الماضي وانعدام الحماية والامن الاجتماعيين في المجتمع الفلسطيني، الى ان على السلطة الجديدة والمؤسسات العامة عموما ان تمارس دورا اكبر في تقديم الدعم الاجتماعي.

لقد ادرك الخبراء الفلسطينيون والمحليون الحاجة الى نظام ضمان اجتماع، كما ادرك ذلك مسؤولون في السلطة. وهنالك قانون للضمان الاجتماعي وارد في مسودة النظام الاساس. ومن المفيد مراجعة المبادرات التي تم اقتراحها حتى الان، على ضوء الحاجات والنواقص الخاصة بالشعب عموما والتي تلمسناها فيما سبق، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالنساء باعتبارهن مجموعة مهمشة وهشة في المجتمع.

١- منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية:

اعدت منظمة التحرير الفلسطينية قبل انشاء السلطة «برنامجا عاما للتنمية الاقتصادية الوطنية ١٩٩٤ - ٢٠٠٠»، تضمن فصلا حول «الرعاية الاجتماعية والترويح». ومع الاعتراف بالحاجة الماسة للحماية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، فان الوثيقة تطرح نظام اعانات من مسارين. وتشير ورقة عمل صادرة عن برنامج دراسات المرأة في تحليلها للوثيقة قائلة:

«ان الاعانات المضمونة (مثل الضمان الاجتماعي، ومخصصات التقاعد والبطالة)، مستمدة اساسا من انتاجية السوق، وينظر اليها على انها اعانات مستحقة مقابل مساهمة الفرد الاقتصادية في المجتمع. اما الجانب الثاني من الرعاية الاجتماعية فيتعلق بالمجموعات الهشة التي تعرفها الوثيقة بشكل متنوع مثل الايتام، الفقراء، «نساء في ظروف خاصة...»(٥٥).

ولا يوجد اعتراف باسهامات المرأة غير المرتبطة بالسوق. وفي التنظيم الحالي للوزارات الفلسطينية يبدو ان هذا الفصل قد انعكس بنيويا في تحديد المسؤولية الوزارية عن الحماية الاجتماعية.فالضمان الاجتماعي حاليا هو مسؤولية وزارة العمل، بينما نجد أن «المجموعات الهشة» هي مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، رغم ان وزارة الشؤون الاجتماعية كانت دائما تظهر اهتماما بالضمان الاجتماعي ومسؤوليتها عنه. وقد اصدرت وزارة العمل ورقة عمل مفيدة حول الضمان الاجتماعي تراعي فيها تطبيق معايير منظمة العمل الدولية.

ولا يوجد في فلسطين حتى اليوم قانون او مؤسسة للضمان الاجتماعي، وكما هو وارد في الفصل الخاص بالقانون في هذا الكتاب، فانه تم اقرار قانون الضمان الاجتماعي الاردني عام ١٩٧٨، وليس قبل ذلك، كما انه غير مطبق في الضفة الغربية التي يطبق فيها القانون الاردني الذي كان سائدا قبل عام ١٩٦٧. ويشمل القانون الاردني لعام ١٩٧٨ الذي طبق في الاردن بشكل جزئي فقط، العاملين في العمل النظامي المأجور، ويستثني بشكل خاص عددا من الفئات التي تضم النساء، بما في ذلك العاملون في الزراعة وخادمات البيوت، والعاملات في مشاريع عائلية، والعمال غير النظاميين، والعمال الذين يعملون اقل من ١٦ يوما في الشهر (٥٦).

٢- منظمة العمل الدولية:

في تقرير صادر عن بعثة لمنظمة العمل الدولية زارت المناطق المحتلة في كانون الاول ١٩٩٣، ورد اقتراح بأن يكون هناك توجه متكامل نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق اهداف ثلاثة وهي: ايجاد

فرص عمل، وتخفيف الفقر، وتقوية الحماية الاجتماعية، ومع ان منظمة العمل الدولية تحدد مجموعات لها الاولوية في البرامج الخاصة، كالشباب والنساء والسجناء المحررين، الاانها تؤيد تطبيق «نظام شامل للحماية الاجتماعية» من خلال الجوانب التالية للدعم الاجتماعي:

١- مستويات حد ادنى اساسية من الدخل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للفلسطينيين جميعهم، بغض النظر عن العمل او الوضع الاجتماعي «التمويل: من العائدات العامة».

٢- «نظام ضمان اجتماعي يغطي كل العمال وعائلاتهم يكون اعلى من الحد الادنى الذي تضمنه الدولة». التمويل: حسومات من الدخل تفرض اجباريا على جميع العمال والموظفين.

٣- «ايجاد بيئات منظمة (بكسر الظاء) لتطوير خطط تطوعية مكملة». التمويل: مصادر غير حكومية. (٥٧).

كما اكدت بعثة منظمة العمل الدولية بأن هذه الهيكلية «لن تكون عبئا غير محتمل على الانفاق العام». ومع ان منظمة العمل الدولية لا تقدم قائمة بالمصادر التي يمكن الاعتماد عليها في البداية، الا ان باحثا اخر هو امين فارس، يذكر ان من بين مصادر التمويل قصيرة المدى صندوق المقتطعات من العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل منذ عام ١٩٧٩ وحتى الان، (تقدر قيمتها ببليون شاقل على الاقل)، والاعتمادات الدولية، والتمويل الفلسطيني الخارجي (٥٨). ويبدو اقتراح منظمة العمل الدولية في بعض جوانبه متقدما على البرامج المقترحة في الخطة الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما انه يرد على وجهة نظر البنك الدولي القائلة بأن تنفيذ نظام ضمان اجتماعي شامل، ليس ممكنا في المرحلة الانتقالية، وأنه ينبغي معالجة الحاجات الاجتماعية اساسا عندما تصبح «قنابل اجتماعية موقوتة» تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتدعو منظمة العمل الدولية بدل ذلك بوضوح، الى تطبيق نظام اعانات اساسية دنيا لكل المواطنين، وكذلك اعانات ضمان اجتماعي «للعمال وعائلاتهم». هذا الفصل بين حد ادنى للمواطنين جميعا وبين «نظام ضمان اجتماعي» «للعمال وعائلاتهم»، يظل معتمدا ايضا على انتاجية السوق للحصول على الاعانات الاكثر ضمانا. الا ان التقدم الاهم الذي يطرحه هو توفير حد ادنى يكون من حق الجميع الحصول عليه.

٣- توقعات مستقبلية:

يمكن خدمة مصالح النساء والرجال على افضل وجه، من خلال تطبيق نظام عام للاعانات الاجتماعية يقر بمساهمة السبوق وغير السوق في المجتمع.ولن يكون باستطاعة برامج الامن الاجتماعي الشبكية المحدودة، وخاصة اذا ما ظل نموذج مساعدة الطوارىء يطغى عليها - ان تعالج مسألة عدم تمكن الكثير من السكان من الحصول على مساعدات اساسية، وبهذا المعنى فانه يمكن وصف المجتمع الفلسطيني عموما، بأنه هش ويواجه المخاطر في ظل الوضع الحالي المتمثل بانخفاض دخل الفرد والبطالة، وايضا بسبب التركة السائدة المتمثلة في عدم توفر اعانات اجتماعية عامة.

ربما كانت احدى آليات معالجة هذا النقص هي انشاء مؤسسة ضمان اجتماعي فلسطيني، واقرار قانون ضمان اجتماعي، الا انه لن يكون باستطاعة المؤسسات الجديدة وحدها ان تواجه هذا التحدي الهائل. وان تشكيل مؤسسة الضمان الاجتماعي التي قد يقرها القانون هو احد المواضيع التي تحتاج الى المعالجة: واذا ما حاكينا الادارة الاردنية، فان احد الاقتراحات المطروحة ينص على وجود ممثلين عن العمال واصحاب العمل الى جانب مسؤولين وزاريين، الا ان هذا الاقتراح لا يتطرق الى كيفية تمثيل النساء تنظيميا (٥٩). وهنا نجد ان الاهتمام التاريخي للمنظمات الخيرية النسائية، والمنظمات الاهلية غير الحكومية يجب ان يتطور ليواكب واقعا

جديدا، من خلال تشكيل تحالفات مع مجموعات اخرى من المواطنين للدفاع عن سياسات اجتماعية فعالة وعادلة، واذا ما اخذنا بالحسبان بأن الضمان الاجتماعي انما هو بالاساس سياسة اعادة توزيع، فاننا نجد انه بحاجة الى تدخل عام نشط لمنع هيمنة المصالح الخاصة عليه.

ان وجود نظام للضمان الاجتماعي، هو عامل رئيس في القضاء الفعلي على الفقر في فلسطين، كما ان له فائدة متميزة، الا وهي النظر الى النساء على انهن يمثلن نصف المواطنين المؤهلين، لا مجرد مجموعة مستضعفة هشة. وبوسعنا حقيقة ان نقول بأنه يمكن معالجة حاجة المجموعات النسائية الضعيفة في المجتمع الفلسطيني كالارامل والمطلقات مثلا، بشكل افضل واكثر كفاءة، من خلال تقديم اعانات مضمونة لهن في اطار نظام يحترم اهمية النوع الاجتماعي.

هوامش:

1- Agenda for Social Renewal; *Action Programme for Palestinian Children (1996-2000)*, draft, 26. June 1995, Jerusalem, p.24.

2- United Nations; *Report of the Commissioner - General of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East,* 1 July 1994 - 30 June 1995, United Nations, New York, 1995, p.76.

3- See UNRWA, "The Continuing Emergency in the Occupied Territory and Lebanon and Structural Socio-Economic Problems," Vienna, March 1993; for other examples.

٤- من بينها

G.Fishelson, S.Hazboun, et.al, *A Palestinian National Security System: Implications for Wage Earners in the Local and Israeli Market Assuming Open Borders*, DATA, Bethlehem, and Institute for Economic and Social Research, Tel Aviv, May 1995, and Markus Lowe, "Social Security in Palestine,"Fredrich Ebert Foundation, Jerusalem, April 11, 1996.

ويقوم حاليا معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، باجراء دراسة على الضمان الاجتماعي وكذلك فان برنامج دراسات المرأة هو في المرحلة الاولى من اجراء دراسة على السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي والسياسات الاجتماعية في فلسطين.

5- United Nations Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO), *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip*, Quarterly Report, Autumn 1996, United Nations, Gaza, 29 October 1996, p. ii.

6- See Pamela Sparr ed., *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*, Zed Press, London, 1994. Published for the United Nations.

7- United Nations Development Program, *Human Development Report 1994*, United Nations, New York, p.20.

8- See Christine Cervenak, "Promoting Inequality: Gender- Based Discrimination in UNRWA'S Approach to Palestine Refugee Status," *Human Rights Quarterly* 16, John Hopkins Press, Baltimore, 1994.

9- World Food Programme, "WFP Bimonthly Situation Report, Gaza - West Bank," November 1996- p.12.

10- Gillian Pascal, *Social Policy: A Feminist Analysis*, Routledge, London and New York, 1986, p.71.

11- World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, Vol.6, Human Resources and Social Policy, World Bank, Washington, September 1993, p.49.

12- International Labor Organization, *Capacity Building for Social Development: Programme of Action for Transition in the Occupied Palestinian Territories*: Report of the ILO Multidisciplinary Mission to the Occupied Territories (6-19 December 1993), Geneva: ILO, January 1994, p. 92.

13-World Bank, op. cit., p. 49.

14- Agenda for Social Renewal, op. cit.

١٥- رضوان شعبان وسامية البطمة «ابعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة »، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس تشرين الثاني ١٩٩٥. ١٩.

١٦- المصدر نفسه صفحة ٣٦.

17- The World Bank, op.cit., Vol. II: The Economy, p. 24.

18- International Labor Organization, op. cit., p. 8.

19- Geir Ovensen, *Responding to Change: Trends in Palestinian household economy*, FAFO, Oslo, 1994, p.129.

٢٠- ريما حمامي «النساء في المجتمع الفلسطيني»، في ماريان هيبرغ وغير اوفنسن «المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية»، فافو - اوسلو ١٩٩٣ - صفحة ٣٣٨.

21- Ovensen, op., cit., p. 11,

22- United Nations Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories, op.cit., p.2.

٢٣- شعبان والبطمة، مصدر سابق.

24- See presentation of Radwan Shaban in MAS Policy Notes, "Standards of Living in the West Bank and Gaza Strip, Issue No. 4, Palestine Economic Policy Research Institue (MAS), Ramallah, September 1996, p. 1-2.

25-International Labor Organization, op. cit., p. 13,

26 - United Nations, Report of the Commissioner General, op. cit., p. 21.

٢٧- تعرف دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية «رب الاسرة المعيشية» على انه «الشخص الذي يقطن عادة مع الاسرة المعيشية، ويعترف به اعضاؤها الاخرون على انه رب الاسرة المعيشية.
المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة النتائج الاساسية آذار ١٩٩٦، صفحة ٣٥».
تشير الممارسة الى ان العائلات تعتبر عادة الرجال الكبار رأس الاسرة المعيشية حتى وان كانت الاسرة المعيشية تحت مسؤولية النساء.

المعيشية تحت مسؤولية النساء.

28 - World Bank, op. cit., Vol. 6, p. 48.

٢٩- شعبان والبطمة، مصدر سابق صفحة ٤١.

٣٠- شعبان والبطمة، مصدر سابق صفحة ٢٠، يضع المؤلفان بتحفظ تقديرا «للحد الادنى» للفقر بنسبة ١٤٪ من مجموع السكان الفلسطينيين على انهم فقراء، استنادا الى العدد الحالي للمنتفعين الذين يتلقون المساعدة من المؤسسات الكبرى. وكما يشير المؤلفانK فان هذه تحذف مؤقتا الاسر الفقيرة وفقراء يتلقون المساعدة من مؤسسات اخرى.

31- World Food Programme, "Closure Underlines Structural Dependency of Palestinian Economy," September 9, 1996, Gaza, p.8.

٣٢- مقابلة مع الدكتور ذياب عيوش، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية رام الله، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٦، اشار الدكتور عيوش الى ان الوزارة عدلت بعض الانظمة بحيث تستثنى العائلات اذا ما التحق احد ابنائها بالدراسة بعد الثانوية.

٣٣- تعليق من الدكتور مروان الخواجا، مدير البحث في دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، وذلك في حلقة دراسية نظمها معهدابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول الفقر واللامساواة، «ماس» رام الله، ايلول ١٩٩٦. قدر الخواجا دخل الفرد بقيمة ١٥٦٠ دولارا في الضفة الغربية و٥٦ ر ١٠٧٨ دولارا في قطاع غزة. وباستخدام مقاييس التكافو، توصل الى ان خط الفقر عموما هو عند ٧٨٠ دولارا - هي ٨ر ٨٥٢ دولار في الضفة الغربية و ٣ر٥٣٩ دولار في غزة.

34- Jean Dreze and Amartya Sen, *Hunger and Public Action*, Oxford University Press, Delhi, 1993, p.15.

35- United Nations Development Programme, *Human Development Report 1996*, Oxford University Press,, Oxford, 1996, p.27.

يضع هذا التقرير مقياسا لفقر القدرة وذلك لمعرفة نسبة الناس في بلد معين، الذين يفتقرون الى قدرات انسانية ثلاث هي القدرة على ان يكون الانسان في وضع غذائي وصحي جيد، (ويقاس ذلك بنسبة الاطفال تحت سن الخمس السنوات، الذين يكون وزنهم تحت المعدل المقبول)، والقدرة على الانجاب الصحي (وتقاس بنسبة الولادات التي تتم في غياب اخصائيين في الولادة)، والقدرة على التعليم (وتقاس بنسبة امية النساء). ان فقر القدرة في كثير من دول العالم ومنها الدول العربية، يتجاوز فقر الدخل.

36 - Maisoun Filfel, "Women's Perceptions of Housing Environment and Health in the Inner City of Ramallah," Department of Community Health, Birzeit University, to be published.

37- Marianne Heiberg, "Housing," in Heiberg and Ovensen, op. cit., p.89.

٣٨- شعبان والبطمة، مصدر سابق صفحة ٣٥

٣٩- مقابلة مع الدكتور ذياب عيوش، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٦.

40- World Food Programme, "The Unnatural Disaster of Closure, "May 15, 1996, Gaza, p.3.

41- World Bank, op. cit., Vol. 6, p. 1.

٤٢- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية «ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة» رام الله كانون الاول ١٩٩٤، صفحة ٤٨.

43- Linda Bevis and Zuhair Sabbagh, "*An Ailing System: Israeli Military Government Health Insurance in the Occupied Palestinian Territories*," Al Haq, Ramallah, 1993, p.6.

٤٤- ريتا جقمان وآخرون «الصحة»، في كتاب ماريان هيبرغ وغيراوفنسن، مصدر سابق صفحة ١٣٠.

٤٥- مصطفى البرغوثي وجين لينوك «الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦»، دراسة ستصدر عن معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني رام الله ١٩٩٦، صفحة ٢٨.

46- Rita Giacaman, Kate Locke and Hala Salem, "*Geriatrics in Perspective*," Birzeit: Community Health Unit, Birzeit University, 1991, p.9.

٤٧- لؤي عبد الحافظ شبانة «رياض الاطفال ودور الحضانة»، دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، رام الله، ايار ١٩٩٦.

٤٨- مقابلة مع كايرو عرفات، مكتب اليونيسيف , رام الله، تموز ١٩٩٦.

٤٩- ريما حمامي، «النساء في المجتمع الفلسطيني»، في كتاب ماريان هيبرغ وغيرافينسن، مصدر سابق ص ٣٤٥.

50- World Bank, op. cit., Vol. 2, p. 2.

٥١- انظر جدول خاص بميزانية الادارة المدنية ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩٢. البنك الدولي مصدر سابق مجلد ٦، صفحة ١١٥.

٥٢- عمر عبد الرزاق «الموازنة الفلسطينية للعام ١٩٩٥».

53- Markus Loewe, *Social Security in Palestine*, Friedrich Ebert Foundation, Jerusalem, April 11, 1995, p.29

54- Remarks by Dr. Yael Renan in "The Social Rights of Palestinian Workers in Israel: Transcript of a Panel Debate,", Kav La'Oved, Workers Hotline, May 6, 1993.

55- Rita Giacaman, Islah Jad and Penny Johnson, "For the Public Good: PLO and Social Policy, "*Gender and Public Policy*: Working Paper #2, Women's Studies Program, Birzeit

University, 1995, p.13.

56- Tariq G. Mitwasi, "A Palestinian Social Security System: Past and Future," in Hazboun, Fishelson, et.al, op.cit, p.130.

57 - International Labor Organization, op. cit., p. 92.

58- Amin Farris, "Issues in the Establishment of a Social Security System in the West Bank and Gaza Strip: An Economic Perspective," in Hazboun, Fishelson, et.al, op. cit., p.77-78.

59 - Mitwasi, op. cit., p. 158.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت

تدريس - بحث - نشاط مجتمعي

تأتي المبادرة إلى إنشاء برنامج لدراسات المرأة في جامعة بير زيت في مرحلة حرجة يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، في ظل السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين التحرر الوطني والبناء في الوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعّالة للبدء في عملية تنمية شاملة ومستقرة تقوم على طرح ومناقشة قضايا اجتماعية رئيسية تواجه المجتمع مناقشة متعمقة، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى - من العالم الثالث بشكل خاص.

وقد اصبح فهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالاستناد إلى أدوات تحليلية جديدة مثل مفهوم النوع الاجتماعي أو ما يعرف لدى البعض بـ (الجندر) اصبح هذا مؤخراً أحد العوامل المهمة التي تساعد في تحديد أهم القضايا الاجتماعية التي تطرح للبحث والنقاش، ويسعى برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت إلى الإسهام في هذا الجهد من خلال برنامج تدريس جاد، ومن خلال القيام بأبحاث مستمرة تعمل على كشف أهم العوامل التي تحدّد وتؤثر في وضعية الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني؛ بهدف وضع سياسات فعّالة تعي أهمية دراسة علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع.

كما يقوم البرنامج - في سبيل الهدف نفسه - بتصميم برنامج أنشطة مجتمعية متعددة تخرج المعرفة الاكاديمية من أسوار الجامعة لتصل الى الفاعلين فيه أياً كانت أماكن تواجدهم، وذلك عن طريق برنامج ندوات ومنشورات، أو تدريب خاص على قضايا النوع الاجتماعي.

التدريس:

برنامج دراسات المرأة هو جزء من برامج كلية الآداب في جامعة بير زيت، ويقدم البرنامج حاليا تخصصا فرعيا في دراسات المرأة. وقد بدأ تدريس هذا البرنامج في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ , حيث وضع منهاج دراسي رئيسي يشمل مساقات متعددة تغطي أحد عشر موضوعا منها: مدخل إلى دراسات المرأة، والمرأة والتنمية، والمرأة والقانون، والمرأة في المجتمع العربي، وتاريخ الحركات النسوية، والنوع الاجتماعي في الخطاب، والمرأة والعائلة.

البحث:

يعمل برنامج دراسات المرأة على إجراء بحوث على واقع المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ مشاريع بحث يضعها البرنامج لنفسه , أو من خلال تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للقيام بمثل هذه البحوث من قبل باحثين آخرين. ولتحقيق هذا الهدف أسس البرنامج مكتبة متخصصة في دراسات المرأة يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بالعمل على مشروع بحث شامل عن « المرأة الفلسطينية في المجتمع » شارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من البرنامج ومن خارجه أيضا. وقد صدرت عن هذا المشروع أربع أوراق عمل حول الكتابات النسوية عن الشرق الأوسط، والنوع الاجتماعي والسياسات العامة في فلسطين، والنوع الاجتماعي والتنمية، والنوع الاجتماعي والتعليم المهني في فلسطين. كما صدر أيضا عن نفس المشروع

تقرير بعنوان: **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع فستتناول بالبحث جوانب عديدة أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين.

أنشطة مجتمعية حول النوع الاجتماعي:

يسعى برنامج دراسات المرأة إلى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية أيضاً، إلى تطوير آليات تمكين للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعي. ويسعى هذا البرنامج إلى الإسهام في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامة تأخذ تلك القضايا بعين الاعتبار، في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين كلها سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج تقديم برنامج تدريب على قضايا إدخال وتخطيط السياسات بأخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار، والذي يستهدف عدداً من المؤسسات والمواقع المحددة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، وتنظيم حلقات دراسية وورشات عمل مختارة – سواء داخل حرم الجامعة أو خارجها – تهدف لبث الوعي والمعرفة بأهمية قضايا النوع الاجتماعي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المنظمات والمراكز النسوية والتنموية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
ببرنامج دراسات المرأة
جامعة بير زيت
ص. ب ١٤ – بير زيت – فلسطين
هاتف وفاكس: ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – ٩٧٢
E-Mail: ws@ws.birzeit.edu

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

يصدر هذا الكتاب عن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية . ونرى ان هذا التقرير الذي جاء في عشرة فصول ، انما هو محاولة لرسم صورة شاملة للتحديات القائمة التي تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في بناء مجتمع مؤسس على المساواة في العلاقات التي تحكم النوع الاجتماعي، أو في العلاقات الاجتماعية. يقودنا في ذلك الافتراض القائل انه لا غنى عن مثل هذه المساواة في عملية التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

وتعالج ثمانية من فصول الكتاب وضع النساء في مجالات معينة من الحياة المعاصرة في فلسطين ، ويقدم الفصلان الاخران الاطر الخاصة بالمفاهيم والأدوات المساعدة لتحليل ودراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في هذا المجتمع ، وبحث المسائل الهامة في النوع الاجتماعي والتنمية ، بهدف فهم الواقع الفلسطيني . ويستخدم التقرير البحث والبيانات والوثائق الخاصة بالسياسات مما يتوفر حول فلسطين ، في محاولة لفهم كيفية تنظيم ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي وظواهره المتباينة في المجتمع الفلسطيني، حياة النساء والرجال والفرص المتاحة لهم ، التي قد تعيق تنفيذ تنمية انسانية منصفة ومستدامة ، او تسمح بتنمية سليمة كهذه.

وهناك في فلسطين مؤشرات ايجابية بالنسبة للنساء ، ومن ذلك وجود مستويات تعليمية متنامية ، ومشاركة سياسية عالية، الى جانب مؤشرات سلبية منها: وجود مشاركة منخفضة في قوة العمل وخصوبة عالية دائمة . ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة ، فان هناك حاجة الى اطار متكامل يدرس المعوقات والموارد والفرص المتاحة التي تشكل كلها حياة النساء والرجال . وتستجلي بعض الفصول في هذا الكتاب الروابط ما بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي ، كما تبحث في الزواج المبكر ، وغياب فرص العمل والحماية الاجتماعية ، بينما تطرح فصول اخرى افتراضات حول ادوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على قدرة النساء والرجال على التمتع بضمان اجتماعي ، او انها ترسم العلاقة ما بين رأس المال والنفوذ السياسي.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها.

١ المجتمع الفلسطيني – ليزا تراكي.
٢ السكان والخصوبة – ريتا جقمان.
٣ الاسرة – ريما حمامي.
٤ الاقتصاد والعمل – ريما حمامي.
٥ الدعم الاجتماعي – بني جونسون.
٦ التعليم – منى غالي.
٧ السياسة – اصلاح جاد.
٨ القانون – بني جونسون.
٩ الصحة – ريتا جقمان.
١٠ النوع الاجتماعي والتنمية – ايلين كتاب.

ويرحب برنامج دراسات المرأة بتعليقاتكم وانتقاداتكم حول هذه الفصول ، اذ ان احد الاهداف الرئيسة التي نسعى اليها من خلال نشر هذا التقرير حول مكانة المرأة الفلسطينية ، هو طرح هذه المسائل الحساسة بالنسبة للنساء والمجتمع الفلسطيني عموما ، للنقاش والتدخل.

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
فلسطين